الأمانة العامة - أوراق السياسات

سياسات مصر وتحديات الإستقرار الإقليمي

الحزب الوطني الديمقراطي

فكر جديد

المؤتمر السنوى الرابع

سبتمبر ٢٠٠٦

الفكر الجديد.. وانطلاقة ثانية نحو المستقبل

تمثل هذه الوثيقة حصيلة الدراسة التى تمت داخل أمانة السياسات وتشكيلاتها المختلفة في إطار صياغة سياسات عامة متعلقة بالقضايا التى طرحت في أوراق النقاش في مؤتمرات الحزب السابقة، وكذلك القضايا التى طرحت في البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، وبرنامج الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب، والذى شاركت أمانة السياسات في إعدادها، استناداً للدور المنوط بها وفقاً للنظام الأساسى للحزب.

وقد تمت دراسة هذه القضايا في لجان السياسات المتخصصة التى شكلتها أمانة السياسات، ومجموعات العمل داخل هذه اللجان والتى اختصت بدراسة أحد القضايا التى تقع في نطاق اهتمامها بشكل تفصيلى. كما قام المجلس الأعلى للسياسات التابع لأمانة السياسات بمناقشة عدد من هذه القضايا ودراسة أبعادها وأثارها المختلفة على المجتمع. كذلك تمت مناقشة التوجهات الرئيسية لهذه السياسات في اللقاءات التى عقدتها أمانة السياسات مع الكوادر الحزبية بالمحافظات، وفى إطار مجموعات العمل التى شكلتها لجان الحزب بالمحافظات والتى رفعت توصياتها لأمانة السياسات.

ولقد جاءت الصياغة النهائية لهذه الأوراق انعكاساً لكل هذه الدراسات والمناقشات، بالإضافة للحوار الموسع مع حكومة الحزب في الجوانب المختلفة للسياسات والإجراءات المقترحة للتنفيذ، وكذلك الحوار الذى تم مع قطاعات من المجتمع المعنية بهذه السياسات.

ويرى الحزب أن السياسات المطروحة في المؤتمر السنوى الرابع للحزب هى تعبير واضح عن التزام الحزب الوطنى الديمقراطى وحكومته بتنفيذ بنود البرنامج الانتخابى لرئيس الجمهورية والبرنامج الانتخابى للحزب في انتخابات مجلس الشعب. وكذلك الالتزام بالاستمرار في صياغة السياسات العامة ذات الأولوية للمواطن، والتى تحقق مصلحته ومصلحة الوطن.

المحتويات

- مقدمة: مصر وتحديات الاستقرار الإقليمى ١
- أولاً: مصر ومساندة بناء الدولة الفلسطينية ٣
- ثانياً: مصر وتعزيز التكامل مع السودان ١٠
- ثالثاً: مصر والتضامن مع العراق ١٥
- رابعاً: مصر وتدعيم التعاون مع دول حوض النيل ٢٠

تمثل مصر بدورها التاريخي طرفاً رئيسياً وحاكماً في تحقيق الأمن والسلم لشعوب المنطقة

مقدمة:

مصر وتحديات الاستقرار الإقليمي:

تواجه المنطقة العربية تحديات بالغة الأهمية ناتجة عن تفاقم الصراعات والأزمات والتفاعلات السياسية، هذا بالتوازى مع تحديات جديدة تمس سيادة دولها ومصالحها من زوايا مختلفة وبدرجات متفاوتة، وهى تفاعلات لا ترتبط فقط بتدخلات خارجية بل تمتد لسياسات إقليمية تمارسها دول أحيانا وجماعات العنف والتطرف أحيانا أخرى. وجاءت عدم قدرة منظومة الأمن الجماعى الدولى على إحتواء هذه الأزمات فى أغلب الأحيان، وضعف مستويات التنسيق والقدرة على التأثير بين دول المنطقة، لتزيد من خطورة هذه التحديات. وقد دفعت هذه التطورات مجتمعة بالمنطقة فى إتجاه مزيد من الإخلال بتوازنات الإستقرار الإقليمى، وتعرضت دولها لتحديات عديدة أمنياً، وسياسياً، وإقتصادياً، وهى تحديات تفاقمت نتيجة لتباطؤ التحرك الدولى فى احتواء الأزمات ومعالجة جذور الصراعات، والإرتكان الى طروحات تفتقر الى العدالة والواقعية.

وفى ظل هذا الإتجاه نحو المزيد من الإضطراب فى المحيط الإقليمى وعدم توازن السياسات الدولية فى تعاملها مع قضايا المنطقة وتحدياتها، تمثل مصر بدورها التاريخى طرفا رئيسيا بل وحاكما فى تحقيق الأمن والسلم لشعوب المنطقة، إنطلاقاً من ثوابت راسخة تستند الى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واستهداف تحقيق الأمن والاستقرار الاقليمى بما يستدعيه ذلك من تحرك سياسى ودبلوماسى يؤكد ويدعم الحفاظ على وحدة أراضى وسيادة الدول، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية أو إثارة النزعات الدينية أو الطائفية أو العرقية المدمرة، وحل المشكلات المثارة بالوسائل السلمية وعدم استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها. ومن هذا المنطلق فإن قيادة المنطقة نحو تجاوز "حالة الصراع الاقليمى" إلى "حالة التعاون الإقليمى" كان وسيظل يمثل محوراً أساسياً لرؤية الحزب تجاه دور مصر الإقليمى.

وإذا كانت تحركات ومحاور عمل السياسة الخارجية المصرية تعبر عن استجابة مصر لهذه التحديات وما تبذله من جهود لتحقيق الأمن والإستقرار والسلم لكافة شعوب المنطقة، فإن ما تضمنه البرنامج الإنتخابى الرئاسى والحزبى يمثل رؤية استراتيجية متكاملة للتعامل مع أصعب ما يواجه المنطقة من تحديات وأكثرها تعقيداً وخطورة، انطلاقا من قراءة دقيقة للمتغيرات التى تحكم مستقبل القضايا المصيرية التى تواجه العالم العربى، وأمن مصر القومى.

فقد ارتكزت هذه الرؤية على اقتناع راسخ بأن علاقات مصر الخارجية، وتحركها النشط على الصعيدين الإقليمى والدولى يرتبط ارتباطاً وثيقاً ليس فقط بتحقيق متطلبات ومصالح الأمن القومى المصرى على الصعيد الخارجى بل بعملية البناء والتطوير والتنمية الشاملة على الصعيد الداخلى، بما يؤكد ان تحقيق قوة مصر وأمنها انما يتأتى من خلال الحفاظ على سيادتها، وتعظيم قدرتها على تأمين حدودها ضد أى خطر أو تهديد خارجى، وتأكيد استقلالية القرار المصرى وعدم خضوعه او تأثره بأى ضغوط خارجية، وذلك من خلال دور عربى وإفريقى مؤثر يتناسب ومكانة مصر وإمكاناتها، وتاريخها الممتد فى دعم ومساندة شعوب هذه المنطقة، وإستنادا إلى علاقات متميزة ووطيدة بين مصر ومختلف دول العالم، تقوم على الندية والإحترام المتبادل، وتحرك مصرى فاعل على الساحتين الإقليمية والدولية.

جاءت رؤية الحزب والحكومة لتؤكد على ضرورة مواصلة الجهود لدعم القضية الفلسطينية ومساندة الشعب الفلسطينى فى الحصول على حقوقه المشروعة وقيام دولته المستقلة، ذلك فى ظل ما يواجه مسار التسوية السلمية من تحديات راهنة تجسد أهمها فى النزوع نحو الحلول الاحادية، وتآكل البنية السياسية والاقتصادية للدولة الفلسطينية.

يمثل ما تضمنه البرنامج الانتخابي الرئاسي والحزبي رؤية استراتيجية متكاملة للتعامل مع أصعب ما يواجه المنطقة من تحديات معقدة وخطيرة

يؤمن الحزب بوجود ارتباط وثيق بين علاقات مصر الخارجية وبين تحقيق مصالح الأمن القومي المصري علي الصعيد الخارجي من ناحية وعملية التنمية والتطوير الشاملة علي الصعيد الداخلي من ناحية أخري

فى ضوء هذه الرؤية، حدد البرنامج الانتخابى إطاراً واضحاً بناء على قراءة دقيقة للتحديات التى تواجه قيام الدولة الفلسطينية، تمثل فى العمل على تعظيم قدرات المؤسسات الفلسطينية ودعم التنسيق السياسى والتعاون الدبلوماسى مع السلطة الفلسطينية وزيادة حجم التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بين الجانبين، فضلاً عن تقديم العون للجانب الفلسطينى فى جهوده من أجل تطوير بنيته الاساسية وتأهيل كوادره الفنية، وكل ذلك فى اطار رؤية أشمل تقوم على العمل على احياء مسار التسوية بما يحقق الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى الفلسطينية، وتحرك عربى ودولى نشط يستهدف استئناف المفاوضات على الوضع الدائم للضفة الغربية وقطاع غزة وصولاً إلى انسحاب اسرائيل الكامل إلى حدود ١٩٦٧ وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وانطلاقاً من إدراك عميق للعلاقة الاستراتيجية التى تجمع بين مصر والسودان، واقتناع راسخ بارتباط أمن مصر القومى بتحقيق الأمن والسلام فى السودان، يحتل السودان مكانة متقدمة فى رؤية الحزب، استنادا إلى قراءة بعيدة المدى للتحولات السياسية الهامة على الساحة السودانية، والتى تقتضى بأن تتحرك مصر لجعل خيار الوحدة هو الأكثر جاذبية بالنسبة لاهل الجنوب، لاسيما فى ظل مخاطر تنامى الاتجاه نحو مزيد من التدخل الاجنبى وتدويل الصراعات الداخلية فى السودان. وقد برز اهتمام الحزب بالعلاقة مع السودان فى البرنامج الانتخابى الرئاسى والحزبى حيث حددا محاور عمل وتحرك الدبلوماسية المصرية، بالتركيز على تدعيم التكامل مع السودان، وتعزيز التواجد المصرى فى جنوب السودان، والعمل على تجنيب السودان مزيد من التدخل الخارجى من خلال دور مصرى محورى فى حل المشكلات السياسية والأمنية التى مازالت عالقة فى اتفاق السلام بين الشمال والجنوب، والتحرك لتسوية الأزمة فى اقليم دارفور.

وبطبيعة الحال لا يمكن أن يكتمل تحقيق الأمن والاستقرار فى المنطقة وصيانة المصالح المصرية دون تحقيق الاستقرار فى العراق ومساعدته علي تجاوز محنته الراهنة. ويسعى الحزب وحكومته فى هذا المجال إلى دعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على وحدة العراق واستقلاله وسلامته الاقليمية، وخروج القوات الاجنبية من أراضيه، والاسهام فى برامج اعادة البناء والاعمار. وتتضح أهمية هذه الاهداف فى ضوء المخاطر المحدقة التى تهدد مستقبل الدولة العراقية وتجعل من الحفاظ على وحدة أراضيها تحدياً ينبغى أن تتضافر الجهود لتحقيقه، فى ظل بيئة سياسية عراقية معقدة وبيئة أمنية شديدة التوتر، وكل ذلك من أجل الحفاظ على عروبة العراق وعودته مرة أخرى عضواً أصيلاً فى النظام العربى.

وكان طبيعياً أن يتضمن البرنامج الإنتخابى للحزب رؤية لتدعيم الدور المصرى فى القارة الافريقية تؤكد وبوضوح الاهتمام المتزايد الذى توليه السياسة الخارجية المصرية للدائرة الافريقية باعتبارها مجالاً رئيسياً لدور مصر الاقليمى على مر التاريخ، وعنصراً حاكماً فى تحقيق متطلبات الأمن القومى المصرى، وفى نفس الوقت محوراً لا غنى عنه لتدعيم جهود التنمية الاقتصادية. وتأتى فى قلب هذه الرؤية جهود السياسة المصرية لتوثيق علاقاتها مع دول حوض النيل التى تمثل أهمية خاصة بالنسبة لحسابات الأمن القومى المصرى، والتى تجعل من التنسيق المستمر وتطوير وتحديث أطر تعاونها السياسى والاقتصادى والأمنى ولا سيما المائى هدفاً حيوياً بالنسبة لتحرك مصر على مستوى القارة الافريقية. ويطرح الحزب وحكومته محاور محددة لتوظيف سياسة مصر الافريقية لخدمة مصالحها فى منطقة دول حوض النيل، استناداً إلى تعزيز الدور السياسى والثقافى والعلمى فى القارة، وتوسيع الاتفاقات التجارية القائمة من أجل زيادة فرص التصدير للأسواق الإفريقية، والعمل على تعزيز العلاقة مع دول حوض النيل من خلال تكثيف التواصل فى مجالات التعاون المختلفة. ويطرح الحزب وحكومته فى المؤتمر السنوى الرابع للحزب، رؤية تفصيلية لمحاور العمل التى وردت فى البرنامج الإنتخابى الرئاسى والحزبى، وتحديداً تجاه القضايا الحاكمة التى ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن القومى المصرى، ومستقبل العالم العربى بوجه عام، وهى مساندة بناء الدولة الفلسطينية، وتعزيز التكامل مع السودان، والتضامن مع العراق، وتدعيم التعاون مع دول حوض النيل باعتباره ركيزة أساسية فى إطار الدور المصرى فى القارة الافريقية.

يستند إلتزام مصر تجاه القضية الفلسطينية إلي ثقلها العربي ودورها التاريخي ومسئوليتها القومية وقيمها الإنسانية من جانب، وعلي مصالح وطنية مصرية ترتبط بالجوار وساحة الصراع الفلسطيني الإسرائيلى من جانب آخر

أولاً: مصر ومساندة بناء الدولة الفلسطينية

تتصدر المشكلة الفلسطينية قائمة أولويات السياسة المصرية، باعتبارها القضية المركزية في منطقة الشرق الأوسط، بفعل تأثيراتها السياسية والأمنية والاقتصادية العميقة علي مجمل تفاعلات المنطقة والتى أدت إلى إثارة الصراعات المسلحة والأزمات الدولية والتوترات السياسية الممتدة، فضلاً عن كونها قضية عادلة ترتبط بحقوق شعب تعرض لظلم تاريخى، إذ سلبت أراضيه وتشتت مواطنوه، وعانى من كل صور العنف والإكراه والتمييز، الأمر الذي يحول دون تحقيق استقرار حقيقي أو تنمية شاملة ومتواصلة فى الإقليم دون حل دائم وعادل لتلك القضية.

ويري الحزب أن التزام مصر ببذل أقصى الجهود للتوصل إلى حل لتلك المشكلة ينبع من عوامل عديدة ومتشابكة، فالتزام مصر القومي تجاه قضية الشعب الفلسطيني يستند إلي ثقلها العربي ودورها التاريخي ومسئوليتها القومية وقيمها الإنسانية من جانب، ومن مصالح وطنية مصرية ترتبط بالجوار وساحة الصراع الفلسطيني الإسرائيلى بما يمثله من تفاعلات تمس أمن مصر وقضاياها التنموية ومكانتها الإقليمية وعلاقاتها الدولية ومشاعر الرأي العام داخلها من جانب آخر.

ومن هذا المنطلق فقد جاء تعامل مصر مع القضية الفلسطينية فى مراحلها المختلفة انطلاقاً من موقف مبدئي، حيث عملت مصر دائماً كطرف عربى ملتزم بالمصالح الثابتة للشعب الفلسطينى، سواء بالوقوف إلى جانبه خلال محنه العصيبة التى تعرض لها، أو بدعم مواقفه التفاوضية، أو طرح قضاياه على الساحة الدولية، أو الدفع فى اتجاه وحدة الصف العربى خلفه. ولعل عدم وجود تناقض بين التزامات مصر الوطنية والتزاماتها القومية تجاه الشعب الفلسطينى، جعل من مصر الطرف الأكثر إقتراباً من تلك المسألة، فى كل مراحلها. ويرى الحزب أن التطورات الخاصة بالقضية الفلسطينية قد وصلت فى السنوات الأخيرة إلى مرحلة حاسمة، يتحدد خلالها مصير الدولة الفلسطينية، فى ظل أوضاع شديدة الصعوبة، تقدم مصر خلالها كل الدعم لخيار الشعب الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية مستقلة متصلة قابلة للحياة على الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس، إستناداً إلي مقررات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، أيا كانت الصيغة التفاوضية التى يمكن من خلالها التوصل إلى تسوية سلمية تضمن قيام تلك الدولة.

غير أن الطريق لقيام الدولة الفلسطينية أصبح أقل وضوحاً وأكثر صعوبة مما كان فى أى مرحلة سابقة، حيث تواجه عملية تنفيذ خطة خريطة الطريق صعوبات جمة، في ظل توجهات بالغة الخطورة لدى الحكومات الإسرائيلية الأخيرة بشأن الحل المطلوب، كما أصبحت الأوضاع أكثر تعقيداً داخل الساحة الفلسطينية، ويعانى الشعب الفلسطينى من ضغوط معيشية حادة، فضلاً عن وجود عدم توازن فى التوجهات السائدة دوليا بشأن قضاياه. ومن هنا يأتي إيمان الحزب بأهمية الدور المصري وتوجيه الجهود المطلوبة من جانب مصر فى مساندتها لبناء الدولة الفلسطينية فى المرحلة الحالية نحو إعادة العملية السلمية إلى مسار يفتح الطريق لقيام الدولة، أو عدم عرقلة قيامها، مع التعامل مع ترتيب الأوضاع التى تجعلها لا تسير في إتجاه تأكيد أن هدف إسرائيل هو جعلها ليست دولة حقيقية، متصلة قابلة للحياة.

يتخذ الحزب من قضية بناء الدولة الفلسطينية هدفاً محورياً وملحاً تتواصل الجهود لتحقيقه بغض النظر عن تقلبات مسار التسوية السياسية

وقد وضع البرنامج الانتخابي الرئاسى والحزبى قضية مساندة بناء الدولة الفلسطينية في صدارة أولوياته، سواء فيما يتعلق بدعم بناء مؤسسات الدولة أو إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني أو تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني من جراء ممارسات الاحتلال. وبذلك اتخذ الحزب من قضية بناء الدولة هدفاً محورياً وملحاً تتواصل الجهود لتحقيقه بغض النظر عن التقلبات التي يشهدها مسار التسوية السياسية.

ويساند الحزب الجهود المكثفة والمتواصلة التي تبذلها مصر في كافة الاتجاهات تحقيقاً لهذا الهدف، وهي جهود ضرورية وملحة في ضوء تعدد المشكلات وتكاثر التحديات التى تواجه قيام الدولة الفلسطينية حاليا، والتي تعد أخطرها سياسة الأمر الواقع التي تفرضها إسرائيل في الأراضي المحتلة. فإذا كانت الانتكاسات المستمرة التي يتعرض لها المسار التفاوضي لحل القضية الفلسطينية تسببت في تراجع أفق التسوية، فلا يجب أن يقف ذلك حائلاً أمام تكثيف الجهود لمساندة بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية كأولوية متقدمة للسياسة المصرية، وذلك في ضوء الارتباط الوثيق بين فرص تحقيق السلام واستقراره من ناحية، وقوة وفعالية مؤسسات الحكم الفلسطينية من جهة أخري، إذ أن السلام عندما يأتي وتتحقق شروط التسوية بإنسحاب إسرائيل من الضفة وغزة فإنه لن يستقيم في ظل غياب مؤسسات فلسطينية قوية قادرة علي تحمل مسئولياتها ورعاية مصالح الشعب الفلسطيني والوفاء بإلتزامات السلام.

أولاً: مشكلات إقامة الدولة الفلسطينية فى المرحلة الحالية:

يري الحزب أن عملية إقامة الدولة الفلسطينية تواجه فى المرحلة الحالية مجموعة تحديات مُعقدة. فقد أصبح مفهوماً لكل الأطراف ذات العلاقة بها أن المسألة ليست مجرد قيام دولة فلسطينية، بل قيام دولة مستقلة ذات مقومات تضمن لها الحياة بصورة طبيعية مثل سائر الدول. فقيام دولة ضعيفة مستهدفة محاصرة مجزأة طاردة لسكانها لن يحل المشكلة، وإنما سيؤدى إلى تفاقم الأوضاع فى المنطقة. ويمكن فى هذا الإطار إيجاز أهم التحديات التي تعرقل عملية إقامة دولة فلسطينية فاعلة فى المرحلة الحالية في العناصر التالية:

١ - الحقائق الجغرافية الصعبة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة:

تتمثل المشكلة الأولى فى أن بنية الدولة الفلسطينية تتعرض لتصدعات عنيفة، ربما تحول إن استمرت دون قيام دولة فلسطينية متصلة ومتماسكة على نحو يضمن استمراريتها وعافيتها وتتمثل أهم المشكلات الهيكلية التى تعانى منها " الدولة الفلسطينية المحتملة"، إضافة إلى مشكلات الموارد، فيما يلي:

■ عدم قدرة المساحة الجغرافية المتصورة للدولة علي الوفاء بالاحتياجات الطبيعية للسكان، خاصة فى ظل وجود أعداد كبيرة من اللاجئين فى الضفة وغزة .

■ إستمرار سياسة الحصار الاسرائيلية واتساع رقعة المستوطنات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. فرغم انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وتفكيك مستوطناتها من القطاع، فإن الأخير لازال يعانى مما يشبه العزل عن العالم الخارجى فى ظل سيطرة إسرائيل على المعابر المتواجدة على حدودها، وعمليات إغلاقها المستمرة، ووجود ترتيبات خاصة بحركة الأشخاص والبضائع من المعابر الأخرى، مما حول غزة إلى سجن كبير. لكن المشكلة الأكبر توجد فى الضفة الغربية لوجود عدد كبير من المستوطنات لا تنوي إسرائيل إزالتها، بل تقوم بالتوسع في بعضها مما سيؤدى إلى شطر وحدة واتصال الدولة الفلسطينية فى الضفة.

■ استمرار إسرائيل في تشييد الجدار العازل الذى أصبح إحدى المشكلات الكبرى التى تهدد هيكل وتماسك الدولة المحتملة، خاصة وأن الحقائق علي أرض الواقع تؤكد إنه ليس مجرد جداراً أمنياً، وإنما جداراً سياسياً قد يتم الاستناد عليه فى ترسيم الحدود النهائية من جانب واحد. وفضلاً عما يمثله الجدار من نزعة عنصرية، وما أكدت عليه محكمة العدل الدولية من عدم شرعيته، فإن إقامته تؤدي إلي

تمثل سياسة الفصل أحادي الجانب الإسرائيلية أحد المخاطر الرئيسية المحدقة بمستقبل الدولة الفلسطينية

إبتلاع مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية وتكريس الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية وفصل آلاف الفلسطينيين في الضفة عن قراهم ومناطق عملهم.

٢ - سياسة الفصل أحادى الجانب التى طرحتها الحكومة الإسرائيلية:

تجلت سياسة فرض الأمر الواقع التي تتبعها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية في أقصى صورها في خطة الفصل أحادي الجانب التي طرحتها الحكومة الإسرائيلية. ويشدد الحزب علي أن تلك الخطة تمثل أحد المخاطر الرئيسية المحدقة بمستقبل الدولة الفلسطينية، حيث تقوم علي أساس دمج غالبية المستوطنين فى الضفة الغربية فى تكتلات استيطانية كبرى بهدف ضمها إلى داخل الحدود المستقبلية لإسرائيل التي تحددها بشكل أحادي دون التفاوض مع الجانب الفلسطيني، وانسحاب القوات الإسرائيلية خلف الجدار العازل مع احتفاظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية علي مساحات كبيرة من أراضي الضفة. ورغم إدراك الحزب وحكومته لبروز اتجاه إسرائيلي مؤخراً يدعو لمراجعة المنطق من وراء فكرة اتخاذ خطوات أحادية الجانب بعد إخفاقات العدوان الإسرائيلي الغاشم علي لبنان والاجتياحات الإسرائيلية لقطاع غزة عقب عملية اختطاف الجندي الإسرائيلي في منطقة الحدود الفاصلة بين قطاع غزة وإسرائيل في ٢٥ يونيو ٢٠٠٦. وهي أحداث أكدت فشل فكرة الفصل في تحقيق الهدف المرجو منها، وفي ضمان الأمن لإسرائيل، وفي تحقيق السلام المنشود، فإن الحزب وحكومته يدركان أن التحركات الإسرائيلية مازالت تسير في اتجاه فرض حقائق جديدة علي الأرض، وهي تحركات يؤكد الحزب علي ضرورة رصدها والتصدي لها حيث أنها ستؤدي مع مرور الوقت إلى تقليص فرص قيام دولة فلسطينية فاعلة وسلب حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني.

٣ - حالة الضعف الشديدة للاقتصاد الفلسطينى

يتابع الحزب بقلق عميق الأزمة المزمنة التي يعانى منها الاقتصاد الفلسطيني، حيث يعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر، ووصل معدل البطالة فى عام ٢٠٠٤ إلى ٢٣٪ فى الضفة الغربية و ٣٥٪ فى قطاع غزة كما أنه لم يعد بمقدور جزء كبير من الشعب الفلسطيني تلبية احتياجاته الأساسية.

وعلى صعيد الاقتصاد الكلى تشير تقديرات البنك الدولى إلى انخفاض الناتج المحلى بنسبة ٤٠٪ خلال العامين الأولين من اندلاع الانتفاضة، وهو ما صاحبه اختلالات كان لها آثارها على الموازنة العامة وذلك نتيجة تضخم أجور القطاع العام بسبب زيادة التوظيف، بالإضافة إلى تفاقم أزمة رواتب موظفي السلطة نتيجة امتناع الدول المانحة عن تقديم دعمها المالي، وتجميد إسرائيل تحويل العائدات والضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، والتى تشكل نحو ٥٠٪ من ميزانيتها. ورغم أن المؤشرات السابقة تنذر بانهيار الاقتصاد الفلسطيني، فإن هناك ميزة يتمتع بها الشعب الفلسطيني وهى التماسك والمقدرة على التكيف، غير أن الحزب يعتقد بأن استمرار هذا الوضع ينذر بشل حركة الاقتصاد الفلسطيني وتقويض أداء السلطة الفلسطينية علي نحو أصبح يقترب من انهيارها ككيان فاعل قادر علي مباشرة وظائف الحكم وتلبية احتياجات شعبه.

ويري الحزب وحكومته أن الاقتصاد الفلسطينى يفتقد أفق التطور المستقل نتيجة ارتباطه الوثيق بالاقتصاد الإسرائيلى، وقد تم تكريس ذلك الوضع بإتفاقية باريس الاقتصادية الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٤، والتي استغلتها إسرائيل لترسيخ هيمنتها على الاقتصاد الفلسطيني، واستمرار فرض تبعيته لها. هذا وتتحكم إسرائيل في التجارة الداخلية الفلسطينية من خلال إجراءات الإغلاق والحواجز العسكرية التى تقيمها إسرائيل بين المدن الفلسطينية، ومن ناحية أخرى، لا تعفى السلطة الفلسطينية من تحملها نتيجة هذه الأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

تتعدد المحاور التي تحكم التحرك المصري لمساعدة الشعب الفلسطيني علي مواجهة الأزمة الاقتصادية الراهنة

يتمثل الهدف الرئيسي لتحرك مصر تجاه القضية الفلسطينية في إعادة إحياء عملية التسوية تحقيقاً لمصالح الشعب الفلسطيني وحفاظاً علي الأمن القومي المصري

ثانياً: محاور التحرك المصري لمساندة إقامة الدولة الفلسطينية:

يؤكد الحزب وحكومته أن انهيار عملية التسوية السياسية، فضلاً عن استمرار إسرائيل في تنفيذ سياسة فرض الأمر الواقع علي الأراضي الفلسطينية، أدي إلي بزوغ وضع شديد التعقُّد والحساسية، الأمر الذي يتطلب مواصلة التحركات المصرية المكثفة التي تعمل في أكثر من محور بالتوازي، وذلك بهدف مساندة قيام دولة فلسطينية فاعلة، وذلك علي النحو التالي:

١- إحياء عملية التسوية:

يؤمن الحزب بأن الهدف المباشر والأساسى لتحرك مصر تجاه القضية الفلسطينية يتمثل في إعادة إحياء عملية التسوية تحقيقاً لمصالح الشعب الفلسطيني وضماناً لحصوله علي كافة حقوقه المشروعة. ونظراً لأن قضية التسوية هي قضية أمن قومي بالنسبة لمصر، فهذا يعني أن تعثرها أو تعطلها ينعكس مباشرة بالسلب علي مصالح الأمن القومي المصري فقد لعبت مصر دوراً هاماً وأساسياً خلال العقدين الماضيين في التوصل إلي الأطر التفاوضية التي ساهمت في الأقتراب من تحقيق هدف التوصل إلي تسوية مرضية للطرفين، بدءاً باتفاق أوسلو لعام ١٩٩٣ الذي اعترفت بموجبه إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد عن الشعب الفلسطيني، وفي المقابل إعترفت المنظمة بحق إسرائيل في الوجود، مروراً بالاتفاقات الانتقالية في إطار عملية أوسلو التي تم بموجبها إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وبدء الانسحابات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية، وانتهاءً بالمفاوضات التي إستضافتها مصر في طابا في يناير ٢٠٠١ والتي اقتربت من وضع صيغ تفاوضية للقضايا التي تعذر حلها في قمة "كامب ديفيد" الثانية التي انعقدت في يوليو ٢٠٠٠ والتي تم خلالها ولأول مرة فتح قضايا التسوية النهائية (الحدود، والمستوطنات، واللاجئين، والقدس، والمياه).

ويُعد تبني الدول العربية بالإجماع خلال القمة العربية التي انعقدت في بيروت في ٢٨ مارس ٢٠٠٢ "لمبادرة السلام العربية" محطة أخري بالغة الأهمية في طريق التوصل إلي تسوية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي.

حيث أكدت المبادرة بوضوح أن السلام العادل والشامل هو خيار استراتيجي عربي، وذلك من خلال الموافقة على قيام "علاقات طبيعية" مع إسرائيل في مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، والتوصل إلي حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه بين الطرفين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

وقد دعت الدول العربية حكومة إسرائيل وشعبها إلي قبول هذه المبادرة القائمة علي رغبة عربية حقيقية لحل قضايا الوضع النهائي بما يرضي الطرفين، كما دعت المجتمع الدولي إلي دعم المبادرة، مؤكدةً بذلك تمسكها الكامل بالسلام كخيار استراتيجي. وقد تضمنت المبادرة ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس، مؤكدةً أن الدول العربية تقوم عندئذ باعتبار النزاع العربي الاسرائيلى منتهياً وتدخل في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة وإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار السلام الشامل، وفقاً لنص المبادرة.

وقد مثلت مبادرة السلام العربية، وما سبقها من مفاوضات علي مدار العقدين الماضيين، مرجعية تفصيلية لشكل ومضمون التسوية النهائية تتعدي مجرد الأطر العامة لتضع صياغات وحلول محددة لقضايا الوضع النهائي تستجيب بشكل كبير لمصالح الطرفين. وجاءت

لا يقتصر دور مصر علي القيام بالوساطة بين أطراف النزاع بل يشمل مساعدة الجانب الفلسطيني علي بلورة الصيغ الملائمة للتعامل مع قضايا الوضع الدائم التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي المصري وبالمصالح العربية

هذه المرجعية لتمهد الطريق لتوصل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي عبر مفاوضات غير رسمية -قادها وزير الثقافة والإعلام الفلسطيني السابق ياسر عبد ربه ووزير العدل الإسرائيلي السابق يوسي بيلين- إلي وثيقة جنيف، وهي مسودة متكاملة وقع عليها الجانبين في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٣، تطرح بشكل تفصيلي أفق أكثر واقعية لإحلال السلام بين الطرفين من خلال طرح حلول مُمكنة لقضايا الوضع النهائي الشائكة.

ومن هذا المنطلق يؤكد الحزب أن الدور المصري لا يجب أن يقتصر على القيام بالوساطة بين أطراف النزاع أو مجرد رعاية جولات تفاوضية، بل يمتد ليشمل مساعدة الجانب الفلسطيني علي بلورة الصيغ الملائمة للتعامل مع قضايا الوضع الدائم، وهي قضايا ترتبط ارتباطاً وثيقاً ليس فقط بالأمن القومي المصري، ولكن أيضاً بالمصالح العربية. فمشكلة اللاجئين الفلسطينيين علي سبيل المثال لا تمس الجانب الفلسطيني فقط، وإنما ترتبط أبعادها بمصالح بعض الدول العربية الأخرى التي يتواجد بها آلاف اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك قضية القدس التي تعتبر شديدة الحساسية للرأي العام في كافة الدول العربية والإسلامية نظراً لمكانتها الخاصة وباعتبارها مركزاً للأديان السماوية الثلاثة.

إلي جانب ذلك فإن إطار السلام علي المسار الفلسطيني الذي سوف يفرض واقعاً جديداً سياسياً واقتصادياً وأمنياً سيكون له أثر مباشر علي الدول المجاورة للساحة الفلسطينية الإسرائيلية، وكل ذلك يؤكد أن عملية التسوية ليست شأناً فلسطينياً بحتاً وإنما تعتبر مسألة حيوية تهم الأطراف العربية بقدر ما تهم الطرف الفلسطيني الذي هو صاحب القضية في المقام الأول.

وبناء على ذلك يساند الحزب تكثيف جهود السياسة الخارجية المصرية علي المستوي الدولي لإحياء عملية السلام، وتأكيدها في تحركاتها المختلفة، سواء علي مستوي دبلوماسية القمة، أو فى إطار العلاقات الثنائية أو داخل المنظمات الدولية، علي أهمية وقف سياسة فرض الأمر الواقع التي تتبعها اسرئيل علي الأراضي الفلسطينية، وضرورة تخليها عن المخططات أحادية الجانب التي سعت مؤخراً إلي تسويقها دولياً، وحتمية التعامل مع مشكلة المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية، وعدم ترك مصيرها لتصورات الجانب الإسرائيلى، وضرورة التأكيد على عدم شرعية الجدار العازل الذى يؤدي إلى مزيد من الفصل والتقليص لمساحة الأراضى الفلسطينية، ورفض اعتباره بأية صورة خط حدود نهائي بين الدولة الفلسطينية وإسرائيل.

٢- تحقيق التوافق الداخلي الفلسطيني:

يؤيد الحزب الدور بالغ الأهمية الذى مارسته مصر فى السنوات الماضية على الساحة الفلسطينية للتوصل إلى توافق بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، فى إطار توجهاتها الهادفة إلي مساعدة السلطة الفلسطينية علي ترتيب البيت الفلسطينى من الداخل. فالحزب يرى أن التشتت الداخلى يمثل أحد المخاطر الكبيرة التى تحيق بمستقبل التسوية علي المسار الفلسطيني، وأن الحوار الفلسطينى- الفلسطينى لا يمثل خياراً، بل يعد ضرورة ملحة تفرضها الظروف التى تمر بها القضية الفلسطينية، وذلك من أجل منع تدهور القدرات الذاتية للطرف الفلسطينى.

كما يرى الحزب وحكومته أن إجراء الحوار بين الفصائل الفلسطينية يساعد علي استعادة الدعم الدولى للقضية الفلسطينية من خلال إظهار رغبة الفلسطينيين فى

يساند الحزب التحرك المصري النشط لوضع القوي الدولية أمام مسئولياتها تجاه القضية الفلسطينية سواء بشأن إحياء العملية السلمية أو منع تدهور الأوضاع الإنسانية للشعب الفلسطيني

السلام. وتأكيد قدرة الطرف الفلسطيني علي تحمل مسئولية إدارة شئونه. وعدم إعطاء إسرائيل فرصة للتذرع بعدم وجود شريك فلسطيني قادر علي الوفاء بتعهداته. لقد استندت رؤية السياسة الخارجية المصرية، التي يدعمها الحزب، على أن الحوارات الفلسطينية - الفلسطينية لها أثر كبير فى إدراك كل فصيل لمواقف الفصائل الأخرى بوضوح تام. الأمر الذى سيساعد علىالأرجح على التوصل إلى تفاهم مشترك بين تلك الفصائل. واستطاعت مصر بالفعل أن تجمع الفصائل الفلسطينية فى جولات للحوار بدأت فى نوفمبر ٢٠٠٢، وفى يناير ٢٠٠٣، وفى ديسمبر ٢٠٠٣، إضافة إلى زيارات عديدة ومستمرة من مسئولين مصريين للأراضى المحتلة لمحاولة التقريب بين مواقف تلك الفصائل.

ويؤمن الحزب بأن مصر لا تزال مطالبة بالقيام بهذا الدور الذى يمثل أهمية قصوى فى المرحلة الحالية، على أسس تتعلق بمواقف محددة من القضايا المطروحة، تؤدي إلي خلق توافق داخلي بين كافة الفصائل الفلسطينية حول أولويات المرحلة المقبلة وآليات العمل الفلسطيني، وبصفة خاصة علي صعيد التفاوض مع إسرائيل واستتباب الأمن في الأراضي الفلسطينية وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي.

٣- دعم الاقتصاد الفلسطينى بكل السبل الممكنة:

تتعدد المحاور التي تحكم التحرك المصري لمساعدة الفلسطينيين على مواجهة المأزق الاقتصادى الراهن، وذلك وفقاً لأهداف محددة حرص البرنامج الانتخابي الحزبي والرئاسي علي إبرازها، وتتمثل في إنشاء مجلس أعمال مصري/فلسطيني لتدعيم التعاون الاقتصادي بين الطرفين، والعمل علي إتاحة تسهيلات لدخول المنتجات الفلسطينية إلي الأراضي المصرية، وإقامة منطقة صناعية مشتركة في رفح، ودعوة شركات المقاولات المصرية لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار في غزة، فضلاً عن زيادة المنح المقدمة للفلسطينيين في الجامعات المصرية، والتوسع في تقديم التدريب الفني والمهني للكوادر الفلسطينية في المجالات الاقتصادية، وتقديم الخبرات الفنية اللازمة لمساعدة السلطة الفلسطينية في سن التشريعات الأساسية في إطار خطة الإصلاح الاقتصادي الفلسطيني.

كما يوجد تحركات يمكن القيام بها لدعم ومساندة الشعب الفلسطيني، من خلال تحسين ظروف مرور الفلسطينيين من مصر وإليها، وزيادة المساعدات المالية المصرية للسلطة الفلسطينية. ويساند الحزب الجهود التي بذلتها مصر دعماً للاقتصاد الفلسطيني والتي أسهمت في قيام إسرائيل بتحويل إيرادات الجمارك والضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية في يناير ٢٠٠٦، كما قدمت مصر دفعات متتالية من المساعدات الانسانية والدوائية والمعدات الطبية للمواطنين في غزة في شهري مارس ويونيو ٢٠٠٦، فضلاً عن سيارات اسعاف واطفاء وأجهزة للكشف عن المعادن وبوابات الكترونية ومعدات أخري لتجهيز معبر رفح. وفي نفس السياق، وفي إطار مشترك بين وزارتي التجارة والصناعة المصرية والفلسطينية، يتم تصدير منتجات فلسطينية من غزة إلي مصر عبر معبر رفح، معفاه من الضرائب وبواسطة شاحنات مصرية، كما تقدم مصر تسهيلات أخري للجانب الفلسطيني لاستخراج الغاز الطبيعي بالقرب من شواطىء غزه.

٤- التحرك على الساحة الدولية لدعم القضية الفلسطينية:

يرى الحزب أن الصراع العربى الاسرائيلى بكل تشابكاته وتعقيداته لا يمثل مشكلة اقليمية فحسب، بل يعتبر مشكلة دولية لما له من تداعيات على استقرار منطقة الشرق الاوسط ككل، وما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على السلم والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق يصبح للمجتمع الدولى دوراً أساسياً فى دفع مسار التسوية للقضية الفلسطينية، هذا بالاضافة إلي ما يتحمله من مسئولية خاصة فيما يتعلق بالاوضاع المعيشية للشعب الفلسطينى وتأمين المقومات اللازمة لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بإعتبارها المكون الأساسى للتسوية.

وما يزيد من أهمية البعد الدولى فى التعامل مع الصراع العربى الاسرائيلى بصفة عامة، والصراع الفلسطينيى الاسرائيلى بصفة خاصة، هو حقيقة أن الأسس التى تمثل ركائز الموقفين المصرى والعربى لتسوية الصراع، وعلى رأسها مبدأ الأرض مقابل السلام، تتمثل فى مرجعيات دولية مدعومة بإرادة المجتمع الدولى، سواء تلك المتمثلة فى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أو مرجعية مؤتمر مدريد للسلام الذى انعقد عام ١٩٩٢ والذى كان بمثابة نقطة الإنطلاق لمسار التسوية وعملية وسلو، أو قواعد القانون الدولى التى تقر بحق الشعب الفلسطينى فى الإستقلال والتحرر من الإحتلال.

ولأن البعد الدولى يحتل مكانة محورية فى دفع عجلة التسوية على المسار الفلسطينى، فإن الحزب يساند التحرك المصرى النشط لوضع القوى والأطراف الدولية أمام مسئولياتها، سواء فى فيما يتعلق بإعادة العملية السلمية الى مسارها الطبيعى، أو للحيلولة دون تدهور الأوضاع الإنسانية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

وفى هذا الصدد يدعم الحزب التحرك المكثف الذى قامت بها الدبلوماسية المصرية على الصعيد الدولى لخدمة القضية الفلسطينية، بدءاً بمشاركتها فى اجتماعات المجموعة الرباعية الراعية لعملية التسوية، ومروراً بالجهود التى تبذلها مصر لحشد التأييد الدولى والمساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطينى، وانتهاءاً بالتحرك الجارى لتنفيذ ما استقر عليه وزراء الخارجية العرب فى اجتماعهم الأخير فى يوليو الماضى لإعادة فتح الملف الفلسطيني أمام مجلس الأمن للوقوف على ما وصلت اليه جهود التسوية منذ بدايتها، وإقرار الصيغة الملائمة لاحياء مسار المفاوضات من جديد.

ستظل قضية مساندة بناء الدولة الفلسطينية هدفاً هاماً وملحاً للسياسة المصرية بالتوازي مع جهودها لإحياء العملية السلمية

خاتمة:

يؤكد الحزب علي أن القضية الفلسطينية تواجه حالياً تحدياً كبيراً في ضوء سياسة فرض سياسة الأمر الواقع التي تتبعها إسرائيل ونتيجة لإتجاه السياسة الإسرائيلية نحو الاعتماد علي حلول أحادية الجانب تفرض ملامح التسوية النهائية بمعزل عن التفاوض مع الجانب الفلسطيني، مما يؤدي في نفس الوقت إلي تقويض فرص تحقيق السلام الشامل والدائم والعادل، وتضاؤل إمكانية حصول الشعب الفلسطيني علي حقوقه المشروعة، وتراجع فرص التسوية السياسية، وتؤدي في نفس الوقت إلى وضع غير موات لمصالح الأمن القومى المصرى والعربى. ويساند الحزب التحرك المصري الراهن القائم علي قراءة واعية ومتأنية لكافة أبعاد القضية الفلسطينية السياسية والأمنية والاقتصادية بهدف منع التدهور الناتج عن جمود عملية السلام، والحفاظ علي المصالح الفلسطينية والمصرية والعربية، ومن هنا يشدد الحزب علي أن قضية مساندة بناء الدولة الفلسطينية ستظل هدفاً هاماً وملحاً للسياسة المصرية بالتوازي مع جهودها لإحياء العملية السلمية.

يشهد السودان تحديات جمة تتطلب تعزيز دور مصر المحورى على الساحة السودانية خاصة فى ظل إرتباط الأمن القومى المصرى بتطورات الوضع السودانى

ثانياً: مصر وتعزيز التكامل مع السودان

يدرك الحزب وحكومته أن مصر تقف اليوم أمام واقع جديد في السودان، فمنذ التوقيع علي اتفاق ماشاكوس الإطاري في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، دخل السودان مرحلة جديدة فى تاريخه تشهد عملية واسعة لإعادة صياغة هياكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية، عبر مجموعة من الاتفاقيات بين الحكومة السودانية واطراف سودانية مختلفة تتمثل أهمها فى إتفاق سلام جنوب السودان (كينيا- ٩ يناير ٢٠٠٥)، وإتفاق أبوجا للسلام فى دارفور (٥ مايو ٢٠٠٦)، هذا فضلاً عن مشكلة شرق السودان التى مازالت قيد التفاوض فى انتظار أن تسفر عن اتفاق آخر.

ويمكن القول أن إتفاق سلام الجنوب قد أدى إلى نشأة إقليمين فى السودان أحدهما الإقليم الجنوبى الذى عُهد به إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان وتديره عبر حكومة إقليمية، والإقليم الثانى هو الإقليم الشمالى تديره الحكومة القومية فى الخرطوم بشكل مباشر دون وجود حكومة إقليمية لإدارة الولايات الشمالية. وفى الوقت نفسه يشارك أبناء الإقليم الجنوبى بنسبة الثلث فى الحكومة القومية وفى الأجهزة التشريعية والتنفيذية والأمنية على المستوى القومى مع حصولهم على حق تقرير المصير فى عام ٢٠١١، عبر استفتاء شعبى يتيح لأهل الجنوب الاختيار بين الإستمرار فى النظام الذى أقرته إتفاقية نيفاشا، أو الإنفصال عبر إنشاء دولة جديدة فى الجنوب.

وقبل أن تنتهى مفاوضات الجنوب وبتأثير منها، كانت أزمة دارفور قد بدأت فى الظهور والتشكل، ومع مضى الوقت بدأ مفاوضو الحركات المسلحة فى المطالبة بنفس الحقوق والصلاحيات التى حصل عليها الجنوبيون (ماعدا المطلب الخاص بحق تقرير المصير)، الأمر الذى كان يعنى بشكل واضح أن الإقليم الشمالى يتجه نحو التجزئة من الداخل إلى ثلاثة كيانات أو أربعة أحدهما فى غرب السودان (دارفور) والثانى فى شرق السودان، والثالث فى الوسط، والرابع ربما فى الشمال (الجزء المتاخم للحدود المصرية).

وعلى ضوء ذلك فقد بدا واضحاً أن السودان يمر بمرحلة مخاض صعبة قد تنتهى به إلى التفكك، أو قد يظل محتفظاً بحدوده السياسية الحالية، إلا أنه سيكون مكوناً من عدة كيانات تسود بينها علاقات تنافسية. الأمر الذى يري الحزب أنه يفرض تحديات جديدة وصعبة امام وحدته واستقراره.

وفى ضوء التحديات التى يشهدها السودان اليوم، يؤمن الحزب وحكومته بأن تعزيز الدور المحوري لمصر على الساحة السودانية، خاصة فى ظل المرحلة الدقيقة التى يمر بها، يمثل سنداً قوياً وضمانة متينة، حفاظًا على وحدته، وذلك من خلال المساهمة في بناء توافقات وطنية واسعة بين مختلف مكوناته. ويرى الحزب وحكومته أن الغياب عن عملية إعادة الهيكلة، سوف يؤثر سلباً على المصالح المصرية فى المستقبل، باعتبار أن الأمن القومى المصرى مرتبط بأشكال مباشرة وغير مباشرة بما يحدث فى السودان ويتأثر به سلب وإيجاباً، كما أن هناك مصالح اقتصادية واسعة يمكن تحقيقها فى المستقبل لصالح البلدين معاً بشكل عادل ومتوازن بالنظر إلى امكانات وفرص التكامل فى هذا الإطار بين البلدين اللذين تربطهما علاقات عميقة لا تحتاج إلى المزيد من الإيضاح أو التفصيل.

ولذا، فقد أولي البرنامج الانتخابي الرئاسى والحزبى اهتماماً خاصاً بتحقيق مختلف أوجه التكامل مع السودان

يساند الحزب سعي مصر إلي جعل خيار الوحدة هو الأكثر جاذبية للشعب السوداني لاقتناعه الراسخ بالأهمية القصوي للحفاظ علي وحدة السودان

والإنفتاح على مختلف القوى والاطراف السودانية، وذلك من خلال تدعيم دور مصر السياسي هُناك، وبالدفع بمشروعات التكامل بين البلدين، وعبر تعظيم الدور المصري في إعادة إعمار جنوب السودان.

أولاً: دور مصر السياسي في السودان:

تهدف السياسة المصرية إزاء السودان في هذه المرحلة الحرجة والمحورية من تاريخه، والمتوقع أن تشكل مستقبله، إلي تعظيم حضور مصر القوي في الساحة السودانية القائم علي علاقاتها المتميزة مع كافة الأطراف السودانية الفاعلة لتعزيز تماسك السودان السياسي، ومساعدته علي التعامل البناء مع التحديات الداخلية والخارجية المتعددة والبالغة التي تواجهه، سواء تلك المتعلقة بمصير وحدة السودان، أو تحقيق المصالحة السودانية، أو التعامل مع أزمة دارفور، وهو الهدف الذي يسانده الحزب وحكومته بقوة.

١- مصر ووحدة السودان:

بدأت مسألة حق تقرير المصير لجنوب السودان فى الظهور بشكل جدى على مسرح الحياة السياسية السودانية منذ عام ١٩٩٢، ثم أخذت تتعمق وتتكرس مع الوقت، وتكتسب مساحات متزايدة وأبعاداً إضافية لدى القوى السياسية السودانية بمختلف أطيافها، حتى أصبح هناك إقراراً ضمنياً بهذا المبدأ أسفر عن تضمين حق تقرير المصير فى الدستور السودانى الصادر فى ١٩٩٨، كمبدأ دستورى معترف به لحل مشكلة الجنوب، والذى ظل، أى دستور ٩٨، معمولاً به حتى توقيع الدستور الإنتقالى فى ٩ يوليو ٢٠٠٥، والذى سينظم الواقع السياسى السودانى طوال الفترة الإنتقالية حتى إجراء الاستفتاء لأهل الجنوب فى عام ٢٠١١ للإختيار ما بين البقاء فى ظل نظام الحكم المنشأ وفق إتفاق السلام أو الإنفصال.

ومع إقتناع الحزب وحكومته الراسخ بالأهمية القصوي للحفاظ علي وحدة السودان، إلا أنه ينظر إلي قضية الوحدة علي أنها شأن سوداني خالص يقرره الشعب السوداني، ويؤيد الحزب تعامل مصر مع مبدأ حق تقرير المصير لجنوب السودان الذي أقره اتفاق مشاكوس باعتباره مبدأ مُتفقاً عليه من جانب كافة القوي السودانية، وعلي أساس أنه يحظي بتوافق سوداني داخلي، إلا أنه يساند في الوقت ذاته سعي مصر إلي جعل خيار الوحدة أكثر جاذبية للشعب السوداني، وتحركها لتذليل الصعاب أمام الحفاظ عليه، من خلال تحرك هادئ ومكثف ومتواصل، وإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع كافة القوي في الساحة السودانية. ولاشك أن السياسة المصرية فى الفترة السابقة على ماشاكوس والتى حافظت فيها مصر على صلاتها بمختلف القوى السياسية السودانية قد أصبحت ذات فائدة فى الوقت الراهن، إذ تستطيع مصر من خلالها أن تلعب دوراً وفاقيا وأن تقلل من نقاط الإحتكاك و تساعد على توفير أجواء ومناخات داخلية وإقليمية أفضل لمسارات آمنة للخروج من الأزمات الحالية. فمصر تسعى للحفاظ على مصالحها فى السودان عبر التشديد على مساندة الوحدة، ووجدت الحكومة السودانية فى الموقف المصرى السند والظهير الإقليمى الذى كانت تفتقده.

٢- مصر واتفاق المصالحة السودانية:

ويري الحزب وحكومته أن هذا الدور السياسى لمصر فى الساحة السودانية قد تجلي بوضوح فى قيام القاهرة

أدت رعاية مصر لاتفاق المصالحة السودانية إلي تقوية موقفها في السودان إذ يعزز الاتفاق من قدرتها علي المساهمة في دفع السودان نحو مسار الوحدة

برعاية اتفاق المصالحة السودانية بين الحكومة السودانية والتجمع الوطنى المعارض الذي تم توقيعه فى ١٨ يونيو ٢٠٠٥. وقد أحدث الاتفاق تغيراً مهماً فى خريطة التفاعلات السياسية التى سوف تحكم النصف الأول من المرحلة الانتقالية، حيث كرس العودة السياسية للتجمع الوطنى، الذى يضم قوى سياسية شمالية وأخرى فى الشرق إلى الداخل، مما أحدث انفراجاً فى مناخ العمل السياسى.

ومن المنتظر أن تساعد عودة التجمع الوطنى المعارض بدرجة أو بأخرى على تسهيل عملية الوصول إلى حل سياسى لقضية دارفور فى ظل عضوية الحركات المسلحة فى التجمع الوطنى فى وقت سابق، والعلاقة الجيدة التى تربط الطرفين، وكذلك الأمر فى شرق السودان. كما أن هذه العودة سوف تساهم بلا شك فى تلطيف وتهدئة الأجندات الإقليمية الساعية إلى التدخل فى السودان.

وما من شك أن الرعاية المصرية لإتفاق المصالحة السودانية قد أدى إلى تقوية موقف مصر في السودان حيث يعزز الاتفاق من قدرتها على المساهمة فى دفع السودان نحو مسار الوحدة، فالسياسة المصرية ظلت تسعى بأشكال مختلفة إلى المساهمة فى مساعدة الفرقاء السودانيين على بناء وفاق عام بينهم يصب فى مصلحة الحفاظ على الوطن والدولة من أجل صالح كل أبناء، السـودان فى الشمـال والجنـوب والشرق والغرب.

وذلك على قدم المساواة فى حقوق المواطنة والعدالة، ومن هذه الزاوية فإن عودة التجمع الوطنى يمثل خطوة جيدة فى محاولة بناء تحـالف جديد للسلطة يكون جـاذبـاً للآخرين.

٣-مصر واتفاق أبوجا للسلام فى دارفور:

يؤمن الحزب وحكومته بأن الحضور المصري القوي في السودان قد انعكس بجلاء فى قدرتها على توجيه مسار المفاوضات الشاقة والمضنية الخاصة بإقليم دارفور والتي أسفرت عن التوقيع علي اتفاق أبوجا للسلام فى

انعكس حضور مصر القوي في السودان في قدرتهـا علي تـوجيـه مسـار المفاوضات الشـاقة التي أسفرت عن التوقيـع علي اتفاق أبوجا للسـلام في دارفور في ٥ مايو ٢٠٠٦

دارفور فى ٥ مايو ٢٠٠٦ برعاية الإتحاد الأفريقى ومجموعة الوسطاء الإقليميين والدوليين، وهو الإتفاق الذي حقق إنجازا هائلا يتمثل فى وضع حد للقتال الدائر فى الإقليم، مما سينعكس إيجابا بالتأكيد على الجهود الرامية إلى تدعيم الاستقرار فى الإقليم والتعامل مع الأ زمة الانسانية التى كان يعانى منها. وفضلا عن ذلك فقد حقق الإتفاق العديد من المكاسب للحركات المسلحة باستجابته لبعض المطالب التى رفعتها بإسم الإقليم، وأبقى فى الوقت نفسه على صلة ولايات دارفور الثلاث بالمركز دون أن تتحول إلى علاقة كونفدرالية واهنة قد تتعرض للقلاقل فى المستقبل، مع ترحيل بعض القضايا للاستفتاء عليها فى تاريخ لاحق، لكى يشترك فى تقريرها كل أبناء الإقليم، بعد أن تهدأ النفوس وتضع الحرب أوزارها وتدور عجلة التنمية.

ويري الحزب وحكومته أن مصر قد لعبت أدوراً عديدة ومهمة فى إطار المفاوضات والتفاعلات التى أدت فى النهاية إلى توقيع الاتفاق بدءاً من مشاركتها الفاعلة والأساسية فى كل المؤتمرات الاقليمية التى انعقدت بشأن أزمة دارفور، وكذلك فى المراحل المختلفة لجهود التسوية، كما شـاركت فى مفاوضـات أبوجـا عبر وجود الممثل الشخصى لرئيس الجمهورية فى هـذه المفـاوضـات.

وتواصلت من ناحية آخرى قوافل الإغاثة والمساعدات الطبية الرسمية والشعبية لأهالي دارفور، فضلاً عن إقامة مستشفي في الفاشر. وقد أسهمت مصر بعدد ٣٤ مراقباً عسكرياً ضمن قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلي ٥٠ ضابط شرطة، مبديةً استعدادها لتوسيع هذه المشاركة.

يساند الحزب الجهود التي تبذلها مصر منذ زيارة الرئيس مبارك الهامة إلي الخرطوم في مايو ٢٠٠٣ لتسريع إيقاع التكامل بين مصر والسودان علي المستويين السياسي والتنفيذي

لا تكتمل محاور السياسة المصرية تجاه السودان بدون تحرك قوي نحو تعظيم دور مصر في إعادة إعمار جنوب السودان

ثانياً: الدفع بمشروعات التكامل بين مصر والسودان:

يؤمن الحزب وحكومته بأن مسار التكامل بين مصر والسودان قد اكتسب دفعة جديدة بعد الزيارة الهامة التى قام بها الرئيس مبارك فى الأول من مايو ٢٠٠٣ للخرطوم والتى كانت الأولي له منذ ثلاثة عشر عاماً، حيث فتحت المجال أمام إعادة العلاقات إلي مسارها الطبيعي وسمحت بإعادة تفعيل مؤسسات التكامل بين البلدين. ويساند الحزب ما تقوم به مصر منذ ذلك التاريخ لتسريع إيقاع هذا التكامل علي المستويين السياسى والتنفيذى، حيث بدأت بعض الاتفاقيات والمشروعات تدخل حيز التنفيذ بالفعل، فنشطت الترتيبات اللازمة لفتح فرع لجامعة الإسكندرية فى جوبا (عاصمة الجنوب)، إلى جانب تسلم البعثة التعليمية المصرية لعشر مدارس بالسودان، كما بدأ العمل فى طريق شلاتين بورتسودان بطول ٢٨٨كم وتكلفة ١٠٠ مليون دولار يتحملها البلدان مناصفة بهدف زيادة معدلات التبادل التجارى بينهما، ومد خط السكة الحديدية من أسوان إلى شمال السودان.

وقد حدد البرنامج الانتخابي للحزب أهدافاً واضحة للدفع بمشروعات التكامل بين مصر والسودان، تتمثل في استكمال شبكة الربط البري بين البلدين (الطريق الساحلي بورتسودان/السويس، وطرق أبو سمبل/قسطل/وادي حلفا، والطريق النيلي وادي حلفا/دنقلا)، والتطبيق المتبادل الكامل لاتفاقية التجارة الحرة مع السودان، فى إطار اتفاقية الكوميسا. فضلاً عن العمل مع الحكومة السودانية علي دعم التبادل التجاري بين البلدين، واستيراد بعض السلع المهمة التي تحتاجها السوق المصرية.

ثالثاً: تعظيم دور مصر فى إعادة إعمار جنوب السودان:

يؤمن الحزب بأن محاور السياسة المصرية تجاه السودان لا تكتمل بدون تحرك قوى نحو تعظيم دور مصر فى إعادة إعمار جنوب السودان.

وتحقيقا لهذا الهدف حدد البرنامج الإنتخابي للرئيس أطراً واضحة يُمكن من خلالها أن يكون لمصر دوراً أكبر في إعادة إعمار مناطق الجنوب، تتمثل في تعزيز موارد صندوق التعاون الفني مع إفريقيا لتنفيذ مشروعات الإعمار في الجنوب، وإقامة عدد من المشروعات علي نفقة الحكومة المصرية إسهاماً منها في عملية إعادة الإعمار، وفتح قنصلية مصرية في جوبا لتدعيم التواصل بين أهل الجنوب ومصر، وزيادة القوات المصرية في إطار قوة حفظ السلام في الجنوب التابعة للأمم المتحدة.

وقد كثفت مصر مؤخراً من جهودها للإسهام في إعادة إعمار الجنوب، حيث افتتحت بالفعل قنصلية مصرية عامة في جوبا، وتم تخصيص قطعة الأرض والارتباط بالمبالغ المخصصة لإنشاء ثلاث مدارس ثانوية عامة وفنية في مدن الجنوب، وفي مجال الطاقة والكهرباء بدأت الاتصالات التمهيدية والزيارات الميدانية من جانب الفنيين المصريين، كما اتفق الجانبان علي استمرار تدريب الكوادر الفنية السودانية في مصر، وفي مجال آخر، بدأت الإجراءات الخاصة بإنشاء مستشفي في مدينة "واو"، بعد تخصيص قطعة الأرض اللازمة لذلك، علي أن يتم تزويد المستشفي لاحقاً بالكوادر الطبية المصرية.

خاتمة:

جاء اهتمام السياسة الخارجية المصرية بتعزيز مسار التكامل مع السودان من منطلق الروابط التاريخية بين البلدين وإيماناً بأهمية السودان بالنسبة للأمن القومى المصرى، وإدراكاً بأن السودان يتعرض لعملية إعادة صياغة هيكلية مما يتطلب تواجداً مصرياً قوياً ودوراً فاعلاً ومبادراً ونشطاً، والتي إذا تمت فى غيبة التأثير المصرى، فإنها ستكون فى غير صالح مصر وسوف تترك آثاراً سلبية على مصالحها وتواجدها فى الساحة السودانية فى المستقبل.

ويأتى تعزيز تواجد مصر وتدعيم دورها في السودان من خلال الاستعانة بشكل أكبر بمنظمات المجتمع المدنى والجهود الشعبية والقطاع الخاص، وتكثيف تواصل الأحزاب المصرية مع القوى السياسية السودانية، من خلال تبادل الزيارات، وتنظيم اللقاءات مع القيادات الحزبية السودانية المختلفة، ليكون هذا التحرك مكملاً للتحرك الرسمى على مختلف المحاور من أجل دفع مسار التكامل بين البلدين حفاظاً على المصالح المصرية فى السودان والعمل على تعزيز استقراره ووحدته.

ثالثاً: مصر والتضامن مع العراق

اهتم البرنامج الانتخابي الرئاسي والحزبي بشكل خاص بقضية التضامن مع العراق والحفاظ علي وحدته في مرحلة حرجة من تاريخه يواجه فيها مستقبله كوحدة إقليمية خطر الانقسام مما يهدد استقرار المنطقة ككل

جعل البرنامج الانتخابي الرئاسى والحزبى من قضية التضامن مع العراق والحفاظ علي وحدته واستقراره محوراً رئيسياً في تحرك السياسة الخارجية المصرية، واعتبر أن التعامل مع الملف العراقي لابد أن ينطلق من مبدأ ضمان التماسك الداخلي للعراق وصيانة سيادته ووحدة أراضيه. وتبرز أهمية تحقيق هذا الهدف في ضوء ما نراه من مخاطر متعددة تمثل تهديداً حقيقياً لوحدة العراق، والاتجاه المتزايد نحو تقسيمه. وحتي وإن لم تتجسد هذه الاحتمالات في شكل بروز دويلات منفصلة عن الدولة الأم، فهي تظهر بشكل فعلي من خلال تكريس التوجه نحو استقلال أقاليم الدولة عن المركز.

ويرى الحزب وحكومته أن العراق مر منذ الاحتلال الأمريكى/البريطانى له فى أبريل ٢٠٠٣ وحتى الآن بمراحل متوازية، اتجهت مساراتها نحو تكريس العوامل التي تدفع العراق نحو المزيد من الاضطراب، بدءاً بمسار العملية السياسية وإعادة بناء مؤسسات الدولة وفق أسس جديدة، تم بلورتها فى دستور جديد. وانعقدت علي أساسه انتخابات لاختيار الجمعية الوطنية، والتى بدورها أقرت تشكيل أول حكومة عراقية برئاسة نورى المالكى؛ ومروراً بمسار العنف والمقاومة والتدهور الأمني، وبعض هذا العنف يُعرف بأنه نتيجة أعمال مقاومة للاحتلال الأمريكي -البريطاني، والبعض الآخر يصب فى أعمال عنف طائفية مُوجهة للسنة والشيعة معا، تعكس جميعها حجماً متزايداً من التدخلات الخارجية فى الشأن العراقى؛ ووصولاً إلي مسار الغموض بشأن مصير الاحتلال الأمريكى. فمن ناحية يقوم الاحتلال بتوجيه مجريات الأحداث سياسياً وأمنياً، ومن ناحية أخرى لا يطرح تصوراً واضحاً حول مدة بقائه فى العراق والطريقة التى قد ينسحب بها من البلاد، ويترك الأمر للتكهنات المتضاربة.
وتتفاعل هذه المسارات معاً لتشكل حالة العراق الراهنة بكل ما فيها من تعقيدات وإشكاليات وإحتمالات مستقبلية يثير بعضها قضية تفكك العراق وفقدانه وحدته الإقليمية فيما يطرح البعض الأخر بلورة عراق فيدالى برلمانى يعكس توازن قوى سياسى داخلى يسود فيه الشيعة بحكم الغالبية العديدية. فى الوقت نفسه توجد قوى سياسة عراقية تنادى بأن يقسم إلى أقاليم لكل منها شأنه الخاص، على أن يجمع بينها صيغة وحدوية مرنة أقرب إلى الصيغ الكونفيدالية.

أولاً: مخاطر التفكك وتدهور الوضع الأمنى فى العراق:

مع إقرار الدستور الجديد للعراق، أخذ شكل النظام السياسى العراقى فى التبلور باعتباره نظاما فيدرالياً اتحاديا يقر من حيث المبدأ مجموعة من المبادئ العامة للحريات وحقوق الإنسان وتمثيل المرأة والديمقراطية. إلا أن الدستور الجديد تضمن فى نفس الوقت عناصر ترجح تفكك العراق وتقسيمه. يتعلق أهمها بالصيغة الفيدرالية التى تتصادم مع التشابك والتداخل الدينى والعرقى والطائفى للمجتمع العراقى وتدفع البلاد نحو خيار التفكك وليس حماية وحدتها الجغرافية، خاصةً في ضوء التوجهات التي يروج لها بشأن تشكيل إقليم للشيعة فى الجنوب وآخر للسنة العرب فى الوسط، إضافة إلى اقليم كردستان الذى يتمتع باستقلال ذاتى فعلى. ويتضح من مثل هذه التوجهات أن مستقبل العراق كوحدة إقليمية يواجه بالفعل خطر الانقسام، وربما تكون

الفيدرالية مجرد خطوة نحو تقسيمه بعد فترة من الزمن، وليس إعادة بنائه سياسياً، وهو الأمر الذى يؤكد الحزب وحكومته على أنه يتضمن مخاطر محتملة على جيرانه وعلى استقرار المنطقة بوجه عام.

ويتضح من قراءة تطور الأوضاع فى العراق أن المحطات الأساسية فى العملية السياسية جاءت لتكرس هذا الاتجاه نحو التفكك والطائفية. فقد جرت الانتخابات فى منتصف ديسمبر ٢٠٠٥ بناءً علي الدستور العراقى الجديد وشارك فيها ٢٢٨ كياناً سياسياً توزعت على ٢١ ائتلافا، من أبرزها الائتلاف العراقي الموحد (شيعية): والتحالف الكردستاني: وجبهة التوافق العراقي والجبهة العراقية الموحدة (سنة): بالإضافة إلي القائمة العراقية الوطنية وقائمة المؤتمر الوطني العراقي: كما شاركت عدة كتل أخرى صغيرة والعديد من الشخصيات المستقلة.

وقد بني الجزء الأكبر من هذه التكتلات على أساس التوافق الطائفى والعشائرى ثم السياسي. وتميزت الحملة الانتخابية بالتركيز على الملف الأمني وإعادة الخدمات المفقودة، والتعهد بالقيام بحملة إعمار واسعة للعراق. وقد عكست الانتخابات أن أحد أهم أولويات القوى السنية تتمثل في تعديل المواد الخاصة بالفيدرالية واجتثاث البعث الصدامى. أما القوى الشيعية فقد طرحت فى برامجها الانتخابية الحفاظ على الدستور وعدم السماح للأطراف الأخرى بتعديله.

وقد تبين أن زيادة الاتجاه نحو تدهور الوضع الأمنى وتفاقم مشكلة الميليشيات أدي إلي تنامى المخاوف حول مستقبل العراق، حيث تواجه حكومة المالكي تحديات عديدة متفاقمة ومتشابكة، تأتي علي رأسها ضعف الدولة المركزية وبزوغ نزعة طائفية في العراق، وانتشار الفساد الإداري، ومصاعب تعزيز قدرات المؤسسات الخدمية والاعمار، وكيفية إدارة مستقبل العلاقة مع الاحتلال الامريكى البريطانى، هذا فضلاً عن تدهور الأوضاع الأمنية وصعوبة القضاء علي العنف وجماعات الإرهاب. فمنذ منتصف عام ٢٠٠٥ والوضع الامنى العراقى فى تدهور مستمر، حيث تتزايد أعمال العنف ذات الصبغة الطائفية، كما طالت موجات العنف الدبلوماسيين من

يتطلب التعامل مع التدهور الأمني في العراق رؤية وطنية وليست طائفية وإرادة سياسية قوية وإذا بقي هذا الملف دون معالجة حقيقية فستظل كافة القضايا الأخري متعثرة

جنسيات عربية، وكان من بين ضحاياها السفير ايهاب الشريف القائم بأعمال السفارة المصرية فى بغداد، وكل ذلك فى ظل فشل مساعي القوات الأمريكية والعراقية في وقف أعمال العنف التى تنفذها العناصر المسلحة.

ويؤكد الحزب وحكومته على أن التعامل مع التدهور الأمنى فى العراق يتطلب رؤية وطنية وليست طائفية وإرادة سياسية قوية، وإذا بقى هذا الملف دون معالجة حقيقية، فستظل كافة القضايا الأخري متعثرة، سواء ما يتعلق منها بإعمار البلاد وتحسين الاوضاع المعيشية، أو مواجهة الفساد الإدارى، أو منع التدخلات الخارجية، أو بناء مؤسسات سياسية ذات شرعية وطنية، تمكن لاحقاً من تحديد جدول زمنى مناسب لانسحاب القوات الاجنبية، وفى الوقت نفسه درء أى احتمال لبروز فراغ سياسى داخلى يتيح لقوى إقليمية أن تتلاعب بالمصير العراقى على أى نحو كان. وقد ارتكزت محاولات الحكومة العراقية للتعامل مع هذا الموضوع علي مبادرة المصالحة الوطنية التي أعلنها رئيس الوزراء نوري المالكي في يونيه الماضي، والتي يمكن القول أنها تمثل فى جانب منها تعبيراً عن عمق الانقسام المجتمعى العراقى، وفى جانب آخر فشلاً ذريعاً لمشروع الاحتلال الأمريكى البريطانى، وفشلاً ذريعاً أيضاً لفكرة فرض الديموقراطية بالقوة العسكرية ولكل ما قيل بشأن جعل العراق منارة تغيير لمنطقة الشرق الأوسط.

ولذا فهى من الناحية العملية تهدف إلى تصحيح الاختلالات السياسية التى نتجت عن الغزو ومحاولة إضفاء شرعية وطنية على مجمل العملية السياسية ونتائجها.

حذرت مصر منذ البداية من عواقب التدخل العسكري الخارجي في العراق واستخدام القوة للإطاحة بالنظام العراقي

تعد حالة التدهور الأمني في العراق واحتمالات تفككه حالياً نموذجاً لما يمكن أن يؤدي إليه التدخل الخارجي في الشئون الداخلية لدول المنطقة

وبقراءة نص المبادرة يتضح أن النية المحركة لها طيبة بوجه عام، ولكنها نية مكبلة بالعديد من القيود. وهناك فى النص جانبان، أحدهما الآليات كتشكيل هيئة وطنية عليا للمصالحة والحوار الوطنى، والآخر المبادئ المتضمنة فى ٢٤ بندا، ومنها ما يؤكد على الخطاب السياسى العقلانى والشرعية الدستورية ورفض الإرهاب، ومنها ما يمكن وصفه بأنه تعهدات من رئيس الحكومة باتخاذ خطوات تنفيذية لحل مشكلات مهمة، كإصلاح السجون وتحسين الخدمات، وإصدار العفو العام على من لم يتورطوا فى جرائم وأعمال إرهابية، والتأكيد على أن بناء قوى الدفاع والأمن لابد أن يرتبط بأسس مهنية وليست سياسية، وإعادة النظر فى هيئة اجتثاث البعث ولكن مع ربط ذلك "بموجب ما نص عليه الدستور وإخضاعها للقانون لتأخذ طابعا مهنيا ودستوريا".

ووفقا لنص المبادرة هناك نقطتان غائبتان، وأثارتا التحفظات والاعتراضات، الاولى بشأن موقف المصالحة الوطنية من "قوى المقاومة"، أما الثانية فهى الموقف من القوات المتعددة الجنسيات، أو بالأحرى الموقف من الاحتلال. كما أن هناك غموضاً بشأن الميليشيات، التى ذكرت فى البند ١٩ بعبارة " وحل موضوع الميليشيات والجماعات المسلحة غير القانونية ". الأمر الذى أثار المطالب بضرورة ان يكون هناك بنداً واضحاً وصريحاً بحل الميليشيات كلها ويحدد معايير التعامل معها على قاعدة التسريح وعدم الاعتداد بها، وربما السماح وفقاً لضوابط معينة لبعض أفرادها بالانضمام إلى الهيئات الأمنية الجارى تشكيلها، بصفتهم الفردية.

وبناء على ذلك فقد جاءت الاعتراضات التى تواجه مشروع رئيس الوزراء من اتجاهات مختلفة. فالجماعات المسلحة تريد ملحقا للمبادرة يعترف بمشروعيتها وقانونية ما قامت به ضد الوجود العسكرى الأجنبى فى البلاد باعتباره احتلالا، وكذلك تطالب قوى سنية عديدة بأن يلغى دور هيئة اجتثاث البعث وليس مجرد ضبط عملها مهنياً وقانونياً.

ثانياً: موقف مصر ودورها في تدعيم مبدأ وحدة العراق

حذرت مصر منذ البداية من عواقب التدخل العسكري الخارجي في العراق. واستخدام القوة للإطاحة بالنظام العراقي، وأيد الحزب هذا الموقف الراسخ الذي كان السند الأساسي للتحرك المصري قبل الغزو لتجنيب مخاطر الحرب ضد العراق وتفادي تعرض الشعب العراقي لمأساة الغزو وفاجعة الحرب، كما أيد الحزب التحرك المصري عقب الحرب في محاولة لتدعيم وحدة العراق والحفاظ علي عروبته. ويؤمن الحزب وحكومته بأن حالة التدهور الأمني في العراق، واحتمالات تفككه حالياً، يعدان نموذجاً لما يُمكن أن يؤدي إليه التدخل الخارجي في الشئون الداخلية لدول المنطقة. ومن هذا المنطلق ساند الحزب الموقف المصري عقب الغزو الذي انطلق من أهمية التضامن مع العراق للحفاظ علي استقراره ولضمان وحدة أراضيه.

١- مصر وبلورة توافق عربي إزاء العراق:

يؤيد الحزب الدور المحوري الذي لعبته مصر فى عملية بلورة توافق عربي جماعي إزاء التطورات علي الساحة العراقية، وقد برز هذا الدور خلال اتصالات مصر الثنائية مع الدول العربية وكذلك في إطار تحركاتها علي مستوي جامعة الدول العربية.

ويقوم هذا التوافق علي عدة مبادئ أساسية تم التعبير عنها صراحة فى عدد من الاجتماعات الوزارية العربية

لعبت مصر دوراً محورياً في عملية بلورة توافق عربي جماعي إزاء التطورات علي الساحة العراقية

وفى مؤتمرات القمة العربية، وآخرها قمة الخرطوم في مارس ٢٠٠٦، ومن أهم تلك المبادىء الالتزام بوحدة وسيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في شئونه الداخلية واحترام إرادة الشعب العراقي وخياراته في تقرير مستقبله بنفسه. وإبداء التخوف من زيادة نفوذ القوى الإقليمية فى الشأن العراقى بما يعرض هويته أو وحدته الوطنية للخطر، والتمسك بالعملية السياسية الشاملة ونبذ العنف، وتأكيد الدور العربي فى أى مشاورات حول مستقبل العراق، ودعم الدور الذي تقوم به الجامعة العربية لتحقيق الوفاق الوطنى العراقى، وتأكيد أهمية المساهمة الفعالة في إعادة إعمار العراق وإلغاء ديونه لتمكين اقتصاده من النهوض: ودعوة جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والصناديق والمؤسسات المالية العربية إلى الإسراع فى تقديم الدعم والمساعدة فى هذا الصدد. وكان هذا التوافق العربي نقطة الانطلاق لتحرك عربى مكثف لمحاولة احتواء الأزمة التي يمر بها العراق، تجسد في عقد مؤتمر الوفاق العراقي في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في نوفمبر ٢٠٠٥ والذي افتتحه السيد الرئيس بهدف جمع ممثلين عن كافة الأطياف السياسية ومختلف التيارات الدينية والعرقية بالعراق لبحث عدد من القضايا الخلافية الأساسية العراقية. وجاءت نتائج مؤتمر الوفاق لتضع أساساً جيداً لبلورة التوافق المطلوب بين مختلف القوي والأطراف العراقية حول مستقبل العراق والتعامل مع التحديات التي تواجهه.

٢-رؤية الحزب تجاه القضية العراقية:

تستند رؤية الحزب وحكومته تجاه ما يجرى فى العراق إلي عدة مبادئ تنطلق في مجملها من هدف أساسي وهو صيانة وحدة العراق والحفاظ علي سيادته وعروبته. تتمثل هذه الرؤية فى العناصر التالية:

■ أن تحقيق الوفاق الوطني بين أبناء العراق ووحدتهم هو الحاجة الملحة والمطلب الرئيسي لتقدم العملية السياسية الجارية، والضمانة لنجاحها في تهيئة الأجواء المواتية للإنهاء المتدرج للوجود الأجنبي في العراق.

■ لا تفرق مصر بين أبناء العراق جميعا، فكلهم عراقيون أشقاء، بل تنفتح على كل أطياف ساحته السياسية دون تمييز أو تحيز.

■ أن العراق فى حاجة لحوار وطني جاد وموضوعي يجمع كافة الاطراف والقوى العراقية بدون استثناء ويضع المصالح العليا للبلاد ومستقبلها في موقع الصدارة، ويحفظ للعراق استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه.

■ أن على جيران العراق، عربا وغير عرب، الإسهام الإيجابى فى تحقيق وحدة العراق والمشاركة في إعادة إعماره.

■ تأييد العملية السياسية الجارية فى العراق التى تشمل كل العراقيين، على ألا تقود إلى التفريط بوحدة العراق.

■ أن النعرات الطائفية التى تصدر أحيانا عن بعض الفرقاء العراقيين فى غير مصلحة العراق.

■ يرى الحزب أن القوات الأجنبية يجب أن ترحل فى النهاية عن العراق، ولكنه يرى أن توقيت هذا الانسحاب يجب أن يكون منسجماً مع تطور قدرات الدولة العراقية الأمنية و الدفاعية وبما يحول دون وجود فراغ سياسى يضر بوحدة وأمن العراق والمنطقة ككل.

الحصيلة العملية لغزو العراق تصب في نتائج شديدة السلبية ومن هنا تنبع أهمية التصور الذي طرحه البرنامج الانتخابي الحزبي والرئاسي لكيفية التحرك بفاعلية لتعزيز وحدة واستقرار العراق

خاتمة:

تستند رؤية الحزب وحكومته تجاه القضية العراقية الى قراءة دقيقة لما آلت اليه الاوضاع فى العراق نتيجة للغزو الامريكى، فبالرغم من أن الدوافع الرئيسية المعلنة لغزو العراق ارتكزت على هدف القضاء على أسلحة الدمار الشامل فى العراق ونشر قيم الديمقراطية والحرية في العراق، وإعادة بنائه ليكون من وجهة النظر الأمريكية منصة تغيير سياسي في المنطقة العربية، إلا أن الحصيلة العملية لهذا الغزو بعد ثلاثة أعوام تصب فى نتائج عكسية وشديدة السلبية. فالعراق تحت الاحتلال، وبالرغم من التطور الجارى فى العملية السياسية، إلا انه لا يعد نموذجا مبشرا لا فى الجانب الأمنى ولا فى الجانب السياسى. فالاحتلال لم يمنع التدخلات الخارجية واسعة المدى فى الشأن العراقى خاصةً من جانب دول إقليمية مجاورة وعلي أساس طائفي، وأدي إلي توريط العراقيين أنفسهم فى معارك طائفية وتكفيرية لم يكن ممكنا حدوثها فى ظل النظام السابق، كما لم يحول دون زيادة نفوذ قوى إقليمية فى العراق بشكل يضر بالوحدة الوطنية العراقية ذاتها. ولم يستطع أن يجعل من العراق نقطة جذب ديمقراطية كما كانت تقول الدعاية الأمريكية السابقة. ولعل أخطر تأثيرات ما يجرى فى العراق، تلك التأثيرات المرجح حدوثها فى عدد من دول الجوار، حيث تبرز النزعات الطائفية والمطالب الفئوية بما يمثله ذلك من تهديد للوحدة الوطنية فى تلك البلدان.

من هنا كانت أهمية بلورة تصور واضح لمستقبل العراق يستند إلي تحرك فاعل لتعزيز وحدته واستقراره، وهو ما تجسد في المحاور التي تضمنها البرنامج الانتخابي الحزبي والرئاسي تجاه العراق، والتي ارتكزت على تكثيف الاتصالات مع مختلف القوي السياسية العراقية من أجل ضمان نجاح العملية السياسية وفقاً لنص قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ : وتقديم الخبرة المصرية في بناء مؤسسات الدولة وتدريب الكوادر من الوزارات والجهات العراقية: فضلاً عن تفعيل اللجنة المشتركة بين مصر والعراق بهدف زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.

يعد تعزيز التعاون مع دول حوض النيل مكوناً هاماً من رؤية الحزب وحكومته للقضايا الخارجية من منطلق الارتباط الوثيق لهذه المنطقة بمصالح الأمن القومي المصري وفي ظل محورية قضية المياه في الاستراتيجية الأمنية لمصر

رابعاً: مصر وتدعيم التعاون مع دول حوض النيل

حرص الحزب وحكومته فى بلورة رؤيته للقضايا الخارجية على ايلاء اهتمام خاص بتدعيم الدور المصرى فى القارة الافريقية، حيث حدد البرنامج الانتخابى الرئاسى والحزبى المحاور الرئيسية وأولويات العمل تدعيماً لهذا الدور. ولا شك أن تعزيز التعاون مع دول حوض النيل يعد مكوناً هاماً من هذه الرؤية من منطلق الارتباط الوثيق لهذه المنطقة بمصالح الأمن القومى المصرى، فى ظل محورية قضية المياه فى الإستراتيجية الأمنية لمصر. ذلك أن علاقة مصر بنهر النيل تعكس إلي حد بعيد طابعاً خاصاً لعلاقة دولة بنهر يسيطر سيطرة شبه كاملة علي حياة الدولة وشعبها، فمصر هي الدولة المستفيدة بالدرجة الأولي من هذا النهر ، في ذات الوقت الذي لا توجد أي من منابع النيل علي أراضيها، الأمر الذي جعل مبدأ تأمين مياه النيل مبدأ أساسياً من المبادىء الحاكمة لنظرية الأمن القومي المصري .

فمن الناحية الداخلية يمكن الإشارة إلي:

أولاً: أنه علي الرغم من تجدد موارد مياه نهر النيل ، إلا أن الزيادة المضطردة في السكان وثبات نصيب مصر من مياه النيل نتيجة لارتباطات دولية من شأنه التأثير علي كافة الأنشطة الاقتصادية وليس علي الزراعة وحدها ، فمن المعلوم أن نصيب الفرد من المياه في مصر انخفض انخفاضاً ملحوظاً ، كما أن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية قد انخفض هو الآخر في ظل هذه الزيادة السكانية.

ثانياً: تواجه السياسة المائية مجموعة من المشكلات التي ترجع إلي التلوث ، وتدني كفاءة استخدام المياه وإهدار جانب كبير منها حيث يصرف في البحر ، فضلاً عن عدم مشاركة مستهلكي المياه في تحمل أعباء استخدام المياه وتكاليفها، الأمر الذي يجعل من الصعب أن تتحمل الدولة وحدها عبء إدارة موارد المياه لاسيما إذا أدركنا التزايد المستمر في تكاليف المشروعات المائية.

ثالثاً: أنه علي الرغم من ثبات حصة مصر من مياه النيل وزيادة السكان من ناحية والسعي نحو التوسع في رقعة الأرض الزراعية من ناحية أخرى ، إلا أن ثمة ثقافات موروثة للري اعتمدت في مجموعها علي الوفرة المائية الدائمة والمجانية والتي تصل إلي حد الافراط في استخدام مياه الري ، وهو الأمرالذى يقتضى المراجعة فى ظل استهلاك الزراعة لحوالى ٨٥٪ من موارد مصر المائية.

أما من الناحية الدولية :

تضرب علاقة مصر بدول حوض النيل فى عمق التاريخ وتتأرجح بين الصعود والهبوط لاسيما في الثلث الأخير من القرن الماضي، الأمر الذي يقتضي اتخاذ موقف يتسم بالمرونة من ناحية والحفاظ علي الثوابت والحقوق المكتسبة لمصر من ناحية أخرى. فهناك مجموعة من الحقائق التى تحكم التوجه المصرى فى هذه المنطقة:

أولاً: أنه وإن كان النيل يربط بين مجموعة الدول الواقعة في حوضه بمصر إلا أن هذه الرابطة تتفاوت في قوتها وضعفها باختلاف تأثير كل دولة من دول الحوض علي حصة مصر المائية ، ومن ناحية أخرى فإن حوض النيل الكبير ينقسم إلي حوضين فرعيين أحدهما الحوض الغربي والآخر هو الحوض الشرقي ، وعلي الرغم من أهمية الحوضين معاً بالنسبة لسياسة مصر المائية فإن الحوض الشرقي يمثل أهمية حيوية لمصر حيث يأتي من روافده حوالي أربعة أخماس موارد النهر الواردة إلي مصر.

ثانياً: إن حجم الأمطار التي تسقط علي دول حوض النيل حوالي ١٦٦١ مليار متراً مكعباً من المياه لا يصل منها خلف سد أسوان سوي ٨٣ مليار متر مكعب. ومن ثم فهناك فاقد ضخم لمياه النهر يمكن أن تتوجه الجهود إلي محاولة الاستفادة منها، بما يمثل بديلاً واقعياً لما تنادى به بعض الاصوات من داخل دول الحوض بإعادة النظر في الاتفاقيات المنظمة للعلاقات المائية مع مصر، حيث يتعين بدلاً من ذلك الالتفات إلي بحث أفضل السبل نحو كيفية الاستفادة من هذا الفاقد .

يؤمن الحزب وحكومته بأهمية السعي لصياغة أطر إستراتيجية جديدة للتعاون مع دول حوض النيل تتواكب مع ما تشهده المنطقة من تطورات في احتياجاتها المائية بما يحقق تعزيز مصالح جميع الدول

ثالثاً: اذا كانت حقيقة الأوضاع فى دول النهر سياسياً وأمنياً واقتصادياً تشير الى عدم وجود تهديد جاد على حصة مصر المائية ، فإن ذلك لا يعني الارتكان إلي هذه الحقيقة للتهاون في البحث عن أطر استراتيجية للتعاون مع دول حوض النيل علي أساس مبدأ تعظيم المصالح المشتركة، بحيث يصبح واضحاً للجميع أن التعاون أفضل من التنافس والصراع وأن مشروعات تعظيم الاستفادة من مياه النهر بين دول الحوض وتقسيم عوائدها والحفاظ علي المهدر من المياه هو السبيل الوحيد لإرضاء الجميع وفى ظل هذه المحددات تتبع رؤية الحزب تجاه محاور العلاقة مع دول حوض النيل من قراءة دقيقة لمتغيرات المنطقة واستشراف مستقبل التعاون مع دول الحوض بما يمكن من الاستعداد المبكر للتطورات المتلاحقة على هذه المنطقة. فرغم تاريخ علاقات مصر بدول حوض النيل وعمقها التاريخى ، إلا أن ذلك لا يعنى عدم السعى لصياغة أطر إستراتيجية جديدة للتعاون معها تتواكب مع ما تشهده المنطقة من تطورات فى احتياجاتها المائية، بما يحقق تعزيز مصالح جميع الدول وتعميق أدوات وآليات التعاون القائمة بين دول النهر، سواء آليات العمل المباشر مثل دفع المفاوضات الجارية لوضع اطار قانونى ومؤسسى جديد للتعاون بين دول الحوض، وزيادة موارد النهر من المياة مستقبلاً، أو غيرها من الأ دوات المتعلقة بالاطار العام لعلاقات مصر مع هذه الدول والتى من أبرزها تدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية.

تمثل حقوق مصر ومكتسباتها التي يكفلها الإطار القانوني الحالي وسعيها لمواكبة تطورات الاحتياجات المائية لدول حوض النيل في إطار من التعاون أساس دفع المفاوضات الجارية لوضع إطار قانوني ومؤسسي جديد ينظم العلاقة بين دول النهر

ترتكز رؤية الحزب وحكومته علي أهمية العمل علي زيادة موارد النهر من المياه من خلال تبني مشروعات للتعاون بين دول حوض النهر للاستفادة من الكميات الهائلة من المياه المهدرة

تطوير الإطار القانونى المنظم للانتفاع بالنهر

يدعم الاطار القانونى المنظم للانتفاع بمياه النهر موقف ومصالح مصر، فقد جرى تنظيم الانتفاع بمياه النيل من خلال مجموعة من الاتفاقيات الدولية التى عقدت معظمها بين الدول الاستعمارية نيابة عن الأقاليم المستعمرة التى يجرى فيها نهر النيل وروافده ، حيث بدأت بالبروتوكول الموقع فى ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ والذى تلته العديد من الاتفاقيات من أهمها الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا فى ديسمبر سنة ١٩٠٦ والخاص بالحفاظ على حقوق بريطانيا ومصر فى حوض النيل وفى تنظيم مياه النهر وروافده

وقد كان القاسم المشترك فى هذه الاتفاقيات هو تعهد الدولة الاستعمارية المعنية بعدم إقامة أى مشروعات على الأنهار التى تمثل روافد لنهر النيل من شأنها أن تقلل من موارد نهر النيل أو تغير مواعيد ورودها إليه إلا بدون موافقة مصر والسودان ٠ إلا أن أهم إتفاق فى هذا الشأن كان هو الذى أبرم بين مصر والسودان سنة ١٩٥٩ وتضمن تنظيماً للحقوق التاريخية المكتسبة ومشروعات ضبط مياه النهر وتوزيع عائدها، والاتفاق على إنشاء قناة جونجلى بجنوب السودان لزيادة إيراد النهر بمنع ضياع مياه حوض النيل، وتنظيم كيفية استعمال مياه النهر من جانب الدولتين فى أحوال الشح المائى.

وبالنظر لهذا الإطار القانونى يتبين تحقيقه لأمرين هامين: أولهما أن هناك حقوقاً تاريخية مكتسبة لمصر متعلقة بكمية المياه التى يحق لها استخدامها من إيراد النهر. ويترتب على هذه الحقوق التاريخية المكتسبة إلتزام أصيل على دول المنبع بألا تقيم من المشروعات ما من شأنه التأثير على إيراد النهر سواء من حيث كميته أو من حيث وقت وروده دون الحصول على موافقة مسبقة من مصر.

والواقع أن هذه الالتزامات لا تستند فقط إلى مصدرها الشكلى المتمثل فى المعاهدات، بل تستند أيضاً إلى قواعد عرفية فى القانون الدولى تتعلق باستخدام الأنهار عموماً التى تقوم على فكرة العدل والإنصاف وعدم الإضرار بدول المصب. وهو ما يجعل هذه الالتزامات، بغض النظر عن مصدرها، تندرج فى الإطار الطبيعى والمنطقى لاستعمال الأنهار من جانب الدول الواقعة فى حوضها ويرى الحزب أن حقوق مصر ومكتسباتها التى يكفلها الاطار القانونى الحالى، وسعيها لمواكبة تطور احتياجات دول حوض النيل للمياة فى اطار من التعاون المتواصل، يمثلان الأساس الراسخ لدفع المفاوضات الجارية لوضع إطار قانونى ومؤسسى جديد ينظم العلاقة بين دول النهر، والتى شهدت تقدماً ملحوظاً فى الاجتماع الاستثنائى لوزراء الموارد المائية بالدول التسع الاعضاء بمبادرة حوض النيل فى مارس ٢٠٠٦ بأديس أبابا والاجتماع الرابع عشر لمجلس وزراء المياه بدول حوض النيل فى مايو ٢٠٠٦ فى بوروندى، حيث تم التوصل من حيث المبدأ لصياغات ملائمة تطرح مستقبلاً على المستوى السياسى لاقرارها بحيث تمثل فى مجملها إطاراً مؤسسياً وسياسياً جديداً لدفع التعاون بين دول الحوض.

زيادة موارد النهر من المياة مستقبلاً

ترتكز رؤية الحزب وحكومته على أهمية العمل على زيادة موارد النهر من المياه، وذلك من خلال تبنى مشروعات للتعاون بين دول حوض النهر للاستفادة من الكميات الهائلة من المياة المهدره. ويجب على هذه المشروعات أن تأخذ فى الاعتبار عدداً من العوامل التى أعاقت نجاح المحاولات السابقة للتعاون، ومن أهمها:

- تباين أهمية مياه النهر فيما يتعلق بالبعد التنموى فى كل دولة من دول الحوض.

- تجاوز الاعتبارات الاقتصادية المحددة لقيمة قطرة المياه إلى اعتبارات آخرى سياسية وأمنية واجتماعية.

■ بقاء مستوى التعاون الجماعى بين دول النهر عند حده الأدنى القاصر على التعاون الفنى لفترات زمنية طويلة بسبب تسييس قضية المياه .

■ مطالبة بعض الدول بنقل المياه من حوض إلى آخر أقل وفرة كما هو الحال فى إثيوبيا ، فضلا عن الخلاف على حصص المياه .

من هنا جاءت مبادرة حوض النيل التى تقدمت بها مصر والتى تم إقرارها عام ٢٠٠٠ لتضع إطاراً ملائماً لتحقيق التعاون بين دول النهر . فقد عكست هذه المبادرة الشعور بأهمية العمل الجماعى، وتحقيق المنفعة للجميع ، وعدم الإضرار بالغير، وتفهم العلاقة الطردية بين تزايد متطلبات التنمية وتعاظم الاتجاه نحو بناء التكتلات الاقتصادية الكبرى، والتعامل مع قضية ندرة المياه وسوء توزيعها بما يمكن تسميته بمهارة التعامل، والاستفادة من دخول المؤسسات الدولية كطرف دافع لرسم السياسات المائية المدعومة بالبرامج الفنية والاقتصادية.

تدعيم العلاقات بين مصر ودول حوض النيل

فى سعيها لتطوير علاقاتها مع دول حوض النيل تنطلق مصر من رصيدها السياسى على المستوى الافريقى، وتوظفه للتعامل مع المتغيرات الناجمة عن تعقد الخريطة الجيوستراتيجية لمنطقة حوض النهر والتطورات المتلاحقة التى تشهدها . وهو رصيد نابع من دور مصر المحورى فى القارة الأفريقية، باعتبارها من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣، وتقديمها السند والدعم لحركات التحرر الأفريقية، وتركيزها على تحقيق المصالحة بين الدول الأفريقية، وتبنيها قضية الدفاع عن الديون الأفريقية، ودعم الأمن الأفريقى من خلال آلية فض المنازعات، كما كان لمصر أيضاً المبادرة فى تبنى واستضافة قمتى الحوار العربى الأفريقى فى مارس ١٩٧٧، والقمة الأفريقية الأوروبية فى أبريل ٢٠٠٠ .

ويؤكد كل ذلك إيمان مصر باهمية تدعيم واستمرار ريادتها فى الحقل الأفريقى بصفة عامة، وخاصة فى منطقة دول حوض النيل، والتى تمثل المحور الرئيسى للعمل السياسى والدبلوماسى المصرى فى القارة الافريقية، لما تفرضه متطلبات الامن القومى المصرى من مصالح سياسية واقتصادية وامنية مؤكدة فى هذه المنطقة.

وفى هذا الاطار، يطرح الحزب محاور محددة لتدعيم علاقات مصر مع دول حوض النيل على المستوى السياسى والاقتصادى، تتمثل فى:

■ عقد مؤتمر قمة سنوى لرؤساء هذه الدول كل مرة فى إحدى عواصم الدول العشر لوضع السياسات والاقتراحات والدراسات وتذويب الخلافات وتقريب وجهات النظر .

■ بحث إمكانية تطوير آلية لتسوية المنازعات بين دول الحوض، بما يساعد على تسوية واحتواء أى نزاع أو خلاف ينشب بينها .

■ تكثيف الجهود الدبلوماسية لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر والسودان وإثيوبيا، بإعتبارها قاطرة لتعميق التعاون والحوار السياسى بين دول النهر.

يطرح الحزب محاور محددة لتدعيم علاقات مصر مع دول حوض النيل على المستوي السياسي والاقتصادي والثقافي والإعلامي

■ دعم الدبلوماسية الشعبية جنباً إلى جنب مع الدبلوماسية الرسمية ، وذلك لتحقيق التقارب بين شعوب هذه الدول مع بعضها البعض بغض النظر عن العلاقة التى تربط الحكومات ببعضها البعض . وأن يمتد التحرك المصرى ليشمل تدعيم الروابط بين مؤسسات المجتمع المدنى ومنظمات رجال الأعمال والبرلمانات.

■ تذليل العقبات التى تعترض تحقيق الاستفادة القصوى من اتفاقات التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى المبرمة بين مصر وعدد من دول حوض النيل،سواءً على المستوى الثنائى أو من خلال العضوية فى التجمعات الافريقية المختلفة، بما يخلق قاعدة من المصالح الاقتصادية المشتركة تمثل احد الركائز الاساسية لتوثيق التعاون.

كما يطرح الحزب محاور لتدعيم علاقات مصر مع دول الحوض على المستوى الثقافى والاعلامى، متمثله فى الآتى:

■ الاهتمام بحجم الوجود الأفريقي علي الخريطة الإعلامية المصرية بصفة عامة علي نحو يواكب ويرسخ التوجه الأفريقي لمصر ويزيد من مصداقية الخطاب الأفريقي المصري. والاهتمام بمضامين الإذاعات الموجهة ودراستها وتقييمها من حيث إتساق المضامين مع الأهداف والمصالح المصرية فى القارة.

■ تطوير معايير إختيار الطلاب الأفارقة الدارسين بمصر وطبيعة التخصصات التي يوزعون عليها، وزيادة عدد المنح المقدمة لهم، وتعهدهم بالمتابعة والدعم من خلال دورات متتابعة بعد تخرجهم، والارتقاء بالخدمات المقدمة لهم.

■ تطوير المراكز الثقافية المصرية والمكاتب الإعلامية المصرية فى دول القارة، ودعم المؤسسات والمراكز والأجهزة التى تعمل فى مجال التعاون الثقافى مع دول حوض النيل.

خاتمة:

ينبع مفهوم أمن منابع النيل من وجهة النظر المصرية أساساً من حرص مصر على تنمية قاعدة للمصالح المشتركة مع دول الحوض انطلاقاً من قواعد القانون الدولى التى تنظم أسلوب استغلال الأنهار الدولية. فضلاً عن التفكير فى البدائل المطروحة، وتهيئة الظروف المناسبة لاستخدامها، وتحديد استراتيجية شاملة ،على الأقل فى المدى المتوسط، لتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ، فى ظل تعاون وثيق بين دول الحوض وباقى الدول الأفريقية والعربية ، وباستغلال الإمكانات الذاتية المدعومة بالامكانات العربية والمنظمات الإقليمية الدولية. على أن يتحقق ذلك فى إطار من الحوار والتنسيق السياسى المستمر بين دول الحوض، بحيث لا يقتصر فقط على تكثيف الجهود الدبلوماسيةْ الرسمية بل يمتد أيضاً إلى تدعيم الدبلوماسية الشعبية ، وتطوير الرؤية الاعلامية والتعليمية بهدف تدعيم العلاقات بين مصر ودول حوض النيل على مختلف المستويات بما يحقق الأهداف والمصالح المصرية فى هذه المنطقة الحيوية.

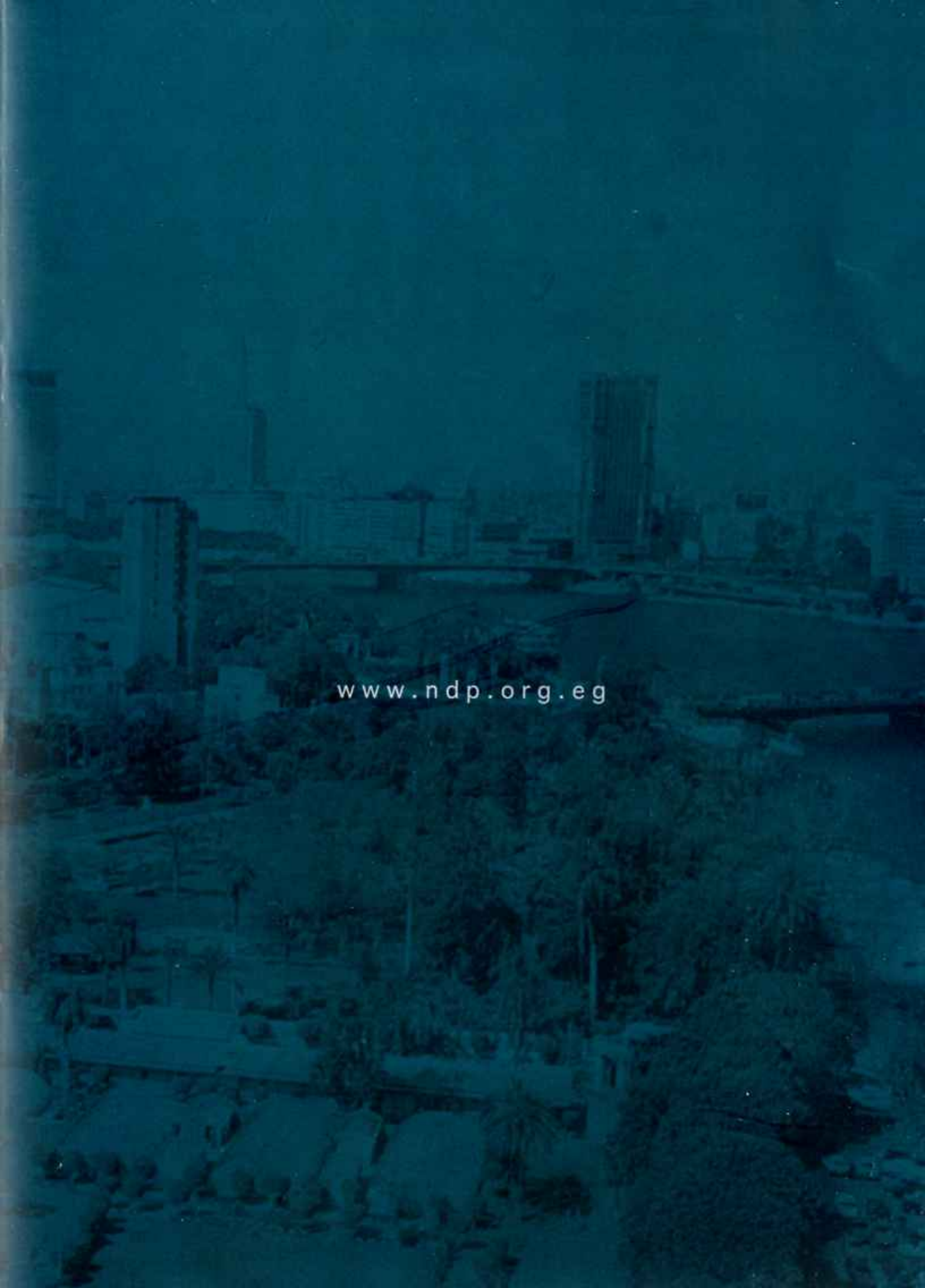
www.ndp.org.eg